بعد انتظار لايام منذ إغلاق صناديق الاقتراع مساء الثلاثاء، جاء امس السبت اول إعلان فعلي بفوز جو بايدن بالرئاسة الاميركية، عبر وسائل الإعلام ومن دون تأكيد رسمي، بعدما حسم ولاية بنسلفانيا لمصلحته، اما خصمه دونالد ترامب الذي بقي مصراً على فوزه، فيبدو في وضع صعب

جو بايدن الرئيس الأميركي الـ46

الإعلام الأميركي يعلن خسارة ترامب الذي يواجه تخلي الجمهوريين عنه

للحديث تتمة...

هل تنجح روسيا بلعبة مؤتمر اللاجئين؟

عيسى سميسم

بالتوازي مع محاولات روسية لتحقيق المزيد من المكاسب وحرف مسار الحل السياسي للقضية السورية، وتمرير الانتخابات الرئاسية في سورية بانتخاب بشار الأسد لولاية أخرى، وتعطيل عمل اللجنة الدستورية إلى ما بعد تلك الانتخابات، وبعد لقاءات ممثلي الحكومة الروسية مع شخصيات سورية تمثل أطيافاً مختلفة في الشهد السوري، يبدو أن موسكو لم تجد بديلاً للأسد خلال المرحلة المقبلة، فبدأت بالعمل على تعطيل عمل اللجنة الدستورية من خلال ممثلي النظام في تلك اللجنة، ومن خلال اختراع مسار آخر من بوابة اللاجئين. إلا أن طريقة طرح هذا المؤتمر وعدم وجود جدول أعمال أو أهداف محددة له، وعدم دعوة تركيا، يشير إلى أن هدف هذا المؤتمر هو فقط اللعب على وتر الوقت، من أجل تمرير انتخابات رئاسية في سورية بعيداً عن الأمم المتحدة.

ويبدو من توقيت المؤتمر أن روسيا استغلت انشغال الولايات المتحدة بالانتخابات الرئاسية، وبدأت الترويج لهذا المؤتمر بالتوازي مع محاولة تحقيق المزيد من المكاسب، من خلال جولة جديدة من جولات أستانة التي لا تزال موسكو تقود النظام خلالها، لقضم مناطق سيطرة المعارضة تدريجياً. إلا أن موقف الدول الغربية بشكل عام يبدو أكثر حزماً تجاه المسار الجديد الذي تسعى موسكو لفرضه، إذ أعلنت كل من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة عدم اعترافها بأي انتخابات في سورية لا تسير ضمن إطار الأمم المتحدة.

يبدو أن موسكو التي تسعى لإنتاج حل سياسي في سورية وفق رؤيتها الخاصة، وذلك بإعادة إنتاج النظام وتأهيله، لم تعد تمتلك من مفاتيح الحل في سورية سوى اللعب على أمرين، الأول موضوع الوقت من خلال تمييع مسار الحل السياسي القائم على قرارات مجلس الأمن والمعتمد على الأمم المتحدة كمرجعية له، وإدخال هذا المسار بتفاصيل تحرفه عن مساره. أما الأمر الآخر فهو خلق مسارات جديدة للحل من شأنها المساهمة بتأجيل تطبيق قرارات مجلس الأمن وعرقلة مسار الحل السياسي. إلا أن نجاح أو فشل المساعي الروسية يبقى مرتبطاً بالجدية الكافية لدى المجتمع الدولي، وبشكل خاص بجدية الولايات المتحدة، في إيجاد حل سياسي عادل في سورية تكون مرجعيته الأمم المتحدة.

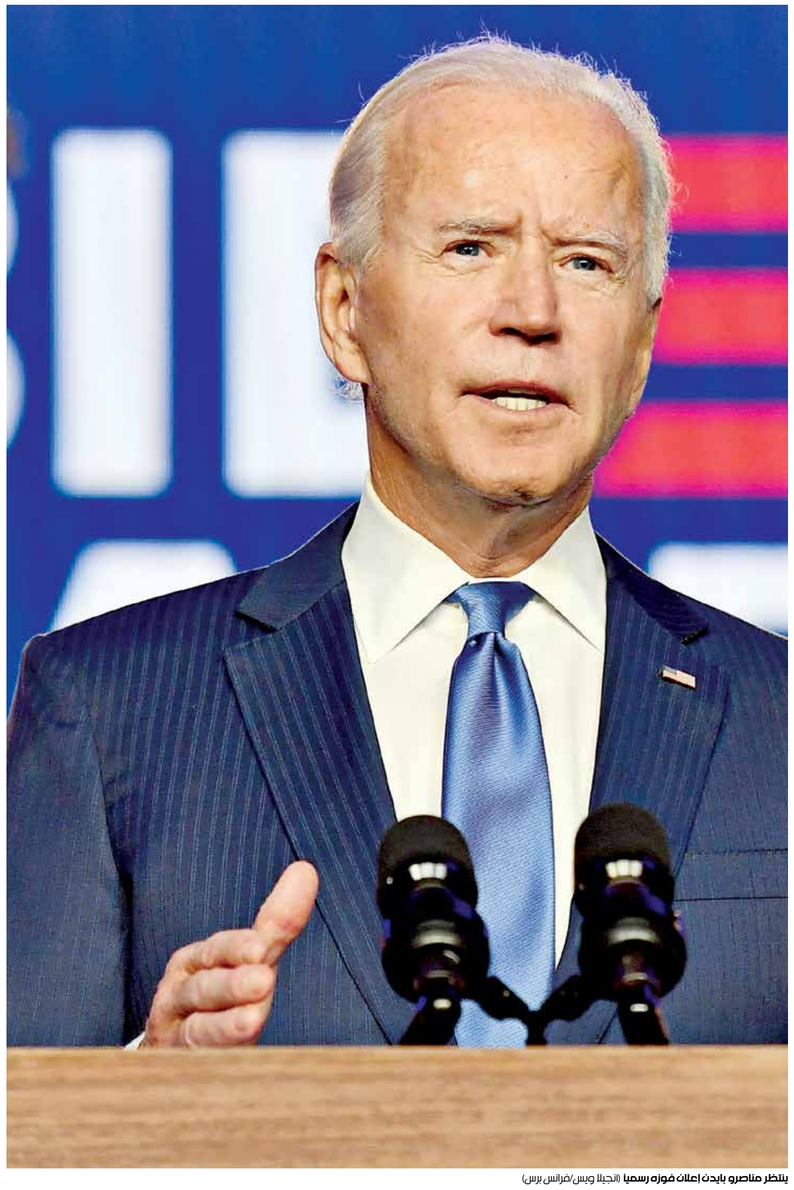

ينتظر مناصرو بايدن إعلان فوزه رسمياً (أنجيلا وايس/فرانس برس)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

اقتنص المرشح الديمقراطي جو بايدن كرسي البيت الأبيض، مع إعلان وسائل الإعلام الرئيسية (سي إن أن ونيويورك تايمز وواشنطن بوست وحتى فوكس نيوز وغيرها) مساء أمس السبت فوزه بولاية بنسلفانيا ومعها السباق الرئاسي، من دون إعلان رسمي، بينما أصر ترامب، في بيان أصدره مساءً، على أن «الانتخابات لم تحسم بعد». وتابع ترامب: «بسارع بايدن في إظهار نفسه بشكل زائف على أنه الرابح في الانتخابات. في المقابل كثرت التسريبات عن تخبّط في استراتيجية حملة ترامب للتقاضي، ومع ارتفاع أصوات جمهورية تدعو الرئيس للتنازل بشكل سلمي عن السلطة وعدم جر البلاد إلى معارك طويلة. وأعلنت وسائل إعلام أميركية مساء أن بايدن هو الرئيس الـ46 للولايات المتحدة بعد فوزه ببنسلفانيا وتخطيه عتبة الـ270 صوتاً المطلوبة، لتنقل «وول ستريت جورنال» عن مستشارين لترامب، لم تسمهم، أنه لم يعد هناك سبيل سياسي أو قانوني يحول دون هزيمة الرئيس. وعلى الفور، كتب بايدن على تويتر: أنا فخور باختياركم لي رئيساً لقيادة هذه الأمة العظيمة. وتابع: أتعهد بأن أكون رئيساً لكل الأميركيين، للذين صوتوا لي أو لم يفعلوا. ساكون على قدر الثقة التي منحتموني إياها.

وكان بايدن قد عبّر مساء الجمعة عن ثقته بالفوز، لكن من دون أن يعلن النصر داعياً الأميركيين الى «التلاقي». وقال في كلمة من ديلاوير إن «الوقت قد حان للتلاقي»، مضيفاً «علينا أن نتغلّب على الغضب». وتابع «أعزائي الأميركيّين، ليس لدينا حتّى الآن إعلان نهائي للنصر، لكنّ الأرقام تقدّم صورة واضحة ومقنعة: سوف نفوز بهذه الانتخابات»، معبّرا كما في اليوم السابق عن ثقته في نتيجة احتساب أوراق الاقتراع. من جهته، اعتبر ترامب في تغريدة أن بايدن يجب ألا يعلن الفوز «بشكل غير شرعي». وكتب «يمكنني أنا أيضا أن أعلن ذلك، الإجراءات القانونية بدأت للتو». غير أن الإجراءات القانونية التي تحدث عنها ترامب، لا يبدو أنها ستنقذه من خسارة تبدو محتمة، ونقلت قناة «سي إن أن» عن أحد مستشاري ترامب من دون تسميته، قوله مساء أمس: «لا نملك أدلة ملموسة على حدوث عمليات تزوير».

كذلك نقلت وكالة «رويترز» عن مستشار لترامب أن استراتيجية التقاضي الخاصة بالحملة تسودها الفوضى وغير منظمة. وقال مسؤول جمهوري آخر، وفق الوكالة، إن من المشكوك فيه أن تؤدي الدعاوى القضائية إلى فوز ترامب، مضيفاً «هذا السباق انتهى والشخص الوحيد الذي لا يرى ذلك هو دونالد ترامب». وفي ضربة أخرى لجهود الرئيس، أصبح كبير موظفي البيت الأبيض مارك ميدوز بكورونا.

تزامن ذلك مع زيادة المؤشرات على عدم رغبة الجمهوريين بخوض معركة طويلة في المحاكم قد تشل البلاد لفترة غير قصيرة. وأورد موقع «سي أن أن» نقلاً عن مصادر مقربة من البيت الأبيض قولها إن بعض كبار الموظفين داخل البيت الأبيض وفي الحملة الانتخابية لترامب، بدأوا في صمت بالاعتداد عن الرئيس المنتهية ولايته، وذلك كإجراء احترازي بعدما أظهر مسار فرز الأصوات بأنه لن يظفر بولاية رئاسية جديدة. ونقل الموقع عن مستشار بارز في إدارة ترامب لم يسمه، قوله إن السباق الرئاسي «قد انتهى»، متحدثاً عن وجود مخاوف مما قد يقدم ترامب على القيام به، بمعزل عما إن كان سيقبل بنتائج الانتخابات أم لا. «الله وحده يعلم». هكذا قال المستشار في معرض رده عما يمكن أن يقوم به ترامب، مقراً في الآن نفسه بأن عدداً كبيراً من المسؤولين بحملته الانتخابية وفي البيت الأبيض وقفوا في حيرة من أمرهم حينما قام ترامب ليلة الخميس بترديد مجموعة من التصريحات المغلوطة خلال إيجاز صحافي له بالبيت الأبيض. وأودت شبكة «سي أن أن» عن مستشار آخر قوله إن ترامب بدأ يجد نفسه معزولاً في الادعاء بأنه قد جرت سرقة الانتخابات. كذلك خرج مسؤولون جمهوريون علناً لتقديم آراء مخالفة لطروحات ترامب وقوله إنّه سيكون ضحية «سرقة» الانتخابات. وقال حاكم نيوجيرسي السابق وحليف الرئيس، كريس كريستي، عبر محطة «ابه بي سي»: «لم نسمع أي دليل» في كلام ترامب، محذراً من خطر تأجيج التوتر من دون عناصر ملموسة. وكتب السيناتور ميت رومني على «تويتر»: «من حق الرئيس أن يدعو إلى إعادة فرز» الأصوات و«أن يدعو إلى التحقيق في المخالفات المزعومة عندما يكون هناك دليل». لكن «من الخطأ القول إن الانتخابات مزورة وفاسدة ومسروقة». وأضاف «هذه التصريحات تضر بمسألة الحرية هنا وفي جميع أنحاء العالم وتضعف المؤسسات التي هي في قلب الجمهورية وتؤجج مشاعر مدمرة وخطيرة». إلا أنّ ترامب حظي بدعم سيناتورين بارزين، هما لينديسي غراهام وتيد كروز. وقال الأخير عبر «فوكس نيوز»: «يمكنني أن أقول لكم إنّ الرئيس غاضب، أنا كذلك، والناخبون أيضاً على ما أعتقد».

وبينما تهدف اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري إلى جمع 60 مليون دولار على الأقل للمساعدة في تمويل معارك ترامب القانونية، وفق وكالة «رويترز»، فإن جمهوريين في الكونغرس لم يبدوا حماساً لخوض معركة طويلة وتؤثر على أميركا إذا أصبح من الواضح أن بايدن فاز في الانتخابات. وكرر السيناتور روب بورتمان في ولاية أوهايو التي فاز بها ترامب ما قاله زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل في حثّه على فرز الأصوات وفقا لقوانين كل ولاية. وقال في بيان «أمل أن نتمكن من التوصل إلى حل نهائي في أسرع وقت ممكن».

في سياق متصل، كشفت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، أمس السبت، أن مستشارين لترامب فاتحوه في اليومين الماضيين باحتمال هزيمته في الانتخابات، وكيفية وجوب تعامله مع نتيجة كهذه، وفق ما نقلت الصحيفة عن شخصين قالت إنهما على اطلاع على المناقشات. وأضافت أن بعض المقرّبين من الرئيس يؤكدون أنه في حال إعلان فوز بايدن بالانتخابات، فإنّ ترامب سيقدّم في النهاية ملاحظات عامة، يلتزم فيها انتقالاً سلمياً للسلطة، وفق ما أكده حلفاء له. وسيؤولون جمهوريون تحدثوا إلى الصحيفة، من جهتهم، قال مساعد كبير في الحملة الانتخابية إنه لم تجر مناقشة خطاب التنازل. ولفتت الصحيفة إلى أن حلفاء للرئيس قالوا إنّه من غير المرجح أن يتنازل عن السلطة بالمعنى التقليدي للكلمة، لافتين إلى أنه إذا خسر، فمن المتوقع أن يستمرّ بالادعاء، من دون أساس، أن الانتخابات سُرقت، كما يفعل منذ أيام. في المقابل، حذرت حملة بايدن من أن ترامب قد يُساق إلى خارج البيت الأبيض إذا رفض الاعتراف بالهزيمة في الانتخابات. وقال أندرو بيتس المتحدث باسم حملة بايدن «كما قلنا في 19 يوليو/تموز، سيقرر الشعب الأميركي نتائج هذه الانتخابات، وحكومة الولايات المتحدة قادرة تماماً على مرافقة من يتعدون على ممتلكات الغير في خارج البيت الأبيض».

أقلية تصدّق المرشح الخاسر

اعلن عضو قيادة الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة، السيناتور روي بلانت، امس السبت، انه «في مرحلة ما سيضطر البيت الابيض لاحالة الأدعاءات الى المحكمة وتقديم ادلّة»، في خضم تكرار الرئيس دونالد ترامب اقواله بشأن تزوير الانتخابات. واضاف بلانت: «لا اعتقد ابدا ان (المرشح الديمقراطي جو) بايدن سيقبل النتيجة غير الرسمية ويفعل كل ما يرى انه يجب فعله»، اي لجهة مواصلة استعداداته وفقا لاحتمال فوزه رسميا. ويقبل نحو 30 في المائة من الجمهوريين ادّعاء ترامب بانه فاز في الانتخابات، بينما يرفضه معظم الاميركيين.

إجراء جدلي جديد قد يؤكد إدانته
هل يعفو دونالد ترامب عن نفسه؟

واشنطن ـ **العربي الجديد**

هل يعفو الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن نفسه قبل مغادرة البيت الأبيض؟ سؤال يراود وسائل الإعلام الأميركية، بعدما تبجّح الرجل مراراً بما يمنحه له الدستور من حق في العفو عن متهمين. وبما أن الرئيس الجمهوري قد لاحقته «مطاردة الساحرات» 4 سنوات، وهو المصطلح الذي وصف به التحقيقات المستقلة والتي قادها مجلس النواب ضده، على خلفية اتهامه بالتواطؤ مع روسيا خلال حملة انتخابات 2016، فإن ترامب يخشى استمرار هذه الملاحقة، بعد رحيله المحتمل عن السلطة، وسقوط «الحصانة» عنه، ولذلك قد يعمد إلى إجراء جدلي أخر، قد يكون آخر الإجراءات الجدلية التي يتخذها كرئيس. ويستفيد ترامب للعفو عن نفسه، من مرحلة «عرجاء»، تمتد من الانتخابات إلى 20 يناير/كانون الثاني 2021، موعد مغادرة رئيس وتنصيب آخر. في هذا الإطار، ذكر موقع «ذا هيل»، أن تحقيق المحقق الخاص روبرت مولر، كشف عن أمثلة عدة لعرقلة محتملة للعدالة. وهذه الادعاءات، إلى جانب الاحتيال الضريبي المحتمل، والتعارض مع قوانين تمويل الحملة الانتخابية، كلّها تهم فيدرالية تجنّبها ترامب لأنه الرئيس الحالي، لكن يمكن أن تطفو إلى السطح مجدداً بمجرّد رحيله عن البيت الأبيض. ورأى الموقع أن ترامب في هذه المرحلة من رئاسته، يتمتّع بأكبر قدر على الإطلاق من الحرية ليمنح العفو لأي شخص يريده، من بينهم مدير حملته بول مانافورت، ومستشار الأمن القومي السابق مايكل فلين، وصديقه القديم ومستشاره روجر ستون. وإذا عفا ترامب عن هؤلاء، فهو سيضمّ بذلك إلى 3 من أصل 4 من أحدث أسلافه (باستثناء باراك أوباما) الذين أساؤوا استخدام العفو لأسباب شخصية مع قرب انتهاء ولاياتهم.

> لم يتطرق الدستور الاميركي إلى مسألة العفو عن النفس

ووفق الموقع، تحتوي المادة الثانية من الدستور على «لغة» عفو غير محدودة فعلياً، تمكّن الرئيس من مسامحة أي جريمة فيدرالية، إلا أن الدستور لا يتطرّق إلى مسألة «العفو عن النفس». وتستند قضية السماح الدستوري بالعفو عن النفس إلى حدّ كبير إلى المبدأ القائل إن الدستور لا يمنع ممارسته، وبالتالي يجب أن يكون مسموحاً به. وإذا حاول ترامب العفو عن نفسه، فإن قضية في المحكمة العليا اقترحت أن مثل هذه الخطوة تقترب من كونها اعترافاً بالذنب. بمعنى أن ذلك سيكون في النهاية هزيمة ذاتية، لأنه سيوفر الزخم المطلوب من الكونغرس لنشر الإصلاح الدستوري النهائي لاستغلال السلطة: المساءلة.

المرحلة الانتقالية في واشنطن: هذه ملامح الإدارة الجديدة

بدأ المرشح الرئاسي جو بايدن التحضير فعلياً للمرحلة الانتقالية التي تلي إعلان فوزه، وسط غموض حول مدى تعاون إدارة دونالد ترامب معه، وكذلك الكونغرس الجمهوري

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بدأ فريق المرشح الديمقراطي للرئاسة الأميركية جو بايدن، الذي يقترب من دخول البيت الأبيض، بوضع خطط للمرحلة الانتقالية التي تلي إعلان فوزه في الانتخابات، ويرسم طريقه نحو البيت الأبيض. وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، أول من أمس الجمعة، أن فريق بايدن المسؤول عن المرحلة الانتقالية، جمع بالفعل طاقم عمل يضمّ أكثر من 75 مسؤولاً، مع خطط لرفع هذا العدد تقريباً إلى 300 عضو بحلول يوم التنصيب. وأشارت إلى أنه مع تقدّم بايدن في عدد من الولايات الحاسمة، تحرّك مستشاروه وحلفاؤه بسرعة لمناقشة التوظيف في المراكز المهمة، خصوصاً تلك التي تشرف على الاستجابة لجائحة كورونا. وقالت إن الفريق سرّع الخطط الانتقالية أول من أمس، مع احتمال تسمية مسؤولين كبار في إدارة بايدن المحتملة مطلع الأسبوع المقبل.

ويعمل مستشارو وحلفاء بايدن في ويلمنغتون وواشنطن على تكثيف محادثاتهم بشأن هوية من بإمكانهم شغل مناصب مهمة، في الجناح الغربي والوكالات، موجّهين بشدة بخطة بايدن لتجميع الإدارة الأكثر تنوعاً في التاريخ. ونقلت الصحيفة عن أكثر من 6 أشخاص مطلعين على عملية التخطيط، الذين تحدثوا شرط عدم الكشف عن هوياتهم، قولهم إن بايدن يتطلّع لملء مناصب طاقمه في البيت الأبيض أولاً، في وقت لا يُتوقّع أن يتم الإعلان عن المناصب الحكومية قبل فترة عيد الشكر (26 نوفمبر/تشرين الثاني). وذكرت الصحيفة أن معسكر بايدن حضّر لسيناريوهات مختلفة في حال رفض ترامب التنازل عن الرئاسة، ولم تشارك إدارته في العملية الانتقالية. ويقول مسؤولو حملة المرشح الديمقراطي إن مسؤولين في إدارة ترامب عملوا بنيّة حسنة حتى الآن، آملين أن يستمرّ هذا التعاون.

ويخطط مساعدو بايدن، مع تسجيل الإصابات بفيروس كورونا أرقاماً قياسيةً جديدةً، تجاوزت الـ120 ألفاً في الأيام الثلاثة الماضية، لاتخاذ أول القرارات الانتقالية الحاسمة، للتركيز على الرعاية الصحية ومواجهة الجائحة، والتي ظلّت العنوان الرئيسي في حملة بايدن الانتخابية خلال الأشهر الماضية. وجمع مساعدو نائب الرئيس السابق فريقاً داخلياً مؤلفاً من حوالي 24 خبيراً في السياسة الصحية والتكنولوجيا لمتابعة تطوير وتقديم لقاح للفيروس، وتحسين البيانات الصحية، وغيرها من المشاكل. ومن بين الذين يُتوقّع أن يلعبوا دوراً رئيسياً في هذا الإطار، الجراح العام السابق في عهد باراك أوباما، فيفيك ميرثي، الذي قدّم النصح بشأن الجائحة بشكل خاص لبايدن لأشهر عدة، والذي من المتوقع أن يلعب دوراً عاماً كبيراً كأحد وجوه استجابة الإدارة الديمقراطية المحتملة للفيروس.

وينظر المسؤولون أيضاً في أنواع الإجراءات الاقتصادية التي يمكن اتخاذها فوراً، من ضمنها التراجع عن بعض الأوامر التنفيذية لترامب. ولفتت الصحيفة إلى أنه من المتوقع أن يعيّن بايدن رون كلاين، كبيراً للموظفين في البيت الأبيض، والذي شغل هذا المنصب أيضاً خلال تولّيه نيابة الرئاسة الأميركية، علماً أن هناك مرشحين آخرين يتمّ النظر فيهم بجدية. ومن بين الأشخاص الذين يدخلون ضمن الخطط الانتقالية لبايدن، كبير موظفي مجلس الشيوخ السابق تيد كوفمان، فضلاً عن المسؤول السابق في إدارة أوباما جيف زينتس. وبحسب وكالة «أسوشييتد برس»، يقود كوفمان، وهو مساعد بايدن لفترة طويلة، الجهود لتأمين بناء إدارة نائب الرئيس السابق. وكوفمان هو سيناتور سابق من ديلاوير، حيث عيّن لملء هذا المقعد بعدما انتخب بايدن نائباً لأوباما. وعمل كوفمان أيضاً على إعداد فريق أوباما للمرحلة الانتقالية عام 2008. وكان بايدن طلب من كوفمان منذ شهر إبريل/نيسان الماضي، البدء بالتحضير للمرحلة الانتقالية، منذ فوزه في تمهيديات الحزب الديمقراطي. لكن العمل اليوم يبدو مرهقاً، بحسب الوكالة، في ظلّ استمرار الرئيس ترامب يومياً بالادعاء أن الفوز في هذه الانتخابات قد تمّ سرقته منه.

وحول المناصب الوزارية، لفتت «نيويورك تايمز»، إلى أنّ مستشارة الأمن القومي السابقة سوزان رايس تُعتبر الخيار الأفضل لتولّي وزارة الخارجية في حال انتخاب بايدن رئيساً، على الرغم من أن ترشيحها سيؤدي إلى معركة. وأشارت الصحيفة إلى أن نائب وزير الخارجية السابق أنتوني بلينكن والسيناتور كريس كونز، مرشحان أيضاً لتولّي هذا المنصب. أما وزارة الخزانة، فقد تؤول إلى لايل برانيارد، عضو مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي، والتي عملت في وزارة الخزانة في عهد أوباما. وقالت الصحيفة إن المرشح الأبرز لتولّي وزارة الدفاع هي ميشيل فلورنوي، التي شغلت سابقاً منصب المساعد الأول لوزير الدفاع لشؤون السياسات، والتي قد تصبح أول امرأة تتولى وزارة الدفاع الأميركية.

وقال بايدن، في خطاب له أول من أمس، إنه «فيما ننتظر النتائج، أريد أن يعلم الناس، أننا لن ننتظر لبدء العمل». وأكد بايدن، أنه التقى يوم الخميس الماضي، مع مرشحته لمنصب نائب الرئيس، كامالا هاريس، خبراء في الصحة العامة والاقتصاد، لبدء العمل لمحاربة تداعيات كورونا، الذي أصبح «مصدر قلق أكبر في كافة أنحاء البلاد»، على حدّ قوله.

وقالت «أسوشييتد برس»، إن حملة بايدن ترفض التصريح حول المرحلة الانتقالية، لكن مستشاريه المقربين يؤكدون أن الأولوية هي لتعيين كبير الموظفين في البيت الأبيض، ومن ثمّ جمع الفريق الضروري لمواجهة فيروس كورونا. ويمنح الرئيس الأميركي فرصة تعيين 4 آلاف موظف، يحتاج أكثر من 1200 منهم إلى مصادقة مجلس الشيوخ، ما يشكل تحدياً لبايدن، في ظلّ استمرار هيمنة الجمهوريين على هذا المجلس. وتبدأ العملية الانتقالية رسمياً فور تحديد إدارة الخدمة العامة اسم الفائز في انتخابات الرئاسة بناء على كل المعطيات المتوفرة. وهذا الأمر قابل للغاية لأن يكون موضع سجال، ما يمنح ترامب فرصة الضغط لتأخير هذه الوكالة إعلانها، كما لا يزال غير واضح ما إذا كان بايدن سيلتقي بترامب. وكان أوباما التقى ترامب بعد أقل من أسبوع على إجراء الانتخابات الرئاسية في 2016.

ويبقى غير واضح أيضاً ما إذا كان بايدن سيعين هاريس على رأس هيئة إدارة الأزمات حول كورونا في البيت الأبيض. وقال السيناتور عن نيوجرسي، كوري بوكر، إنه يتوقع أن تكون هاريس شريكة حقيقية لبايدن، آملاً في أن يراها تدير المسائل البالغة الأهمية.

> سوزان رايس وميشيل فلورنوي مرشحتان للخارجية والدفاع

> فريق بايدن جمع طاقم عمل يضمّ أكثر من 75 مسؤولاً

إيران لبايدن: اعتمد الاتفاق النووي

مع تعزيز المرشح الديمقراطي جو بايدن تقدمه للفوز بالرئاسة الأميركية، وتراجع احتمال بقاء الرئيس دونالد ترامب، مهندس استراتيجية «الضغوط القصوى» على إيران، أعربت الحكومة الإيرانية عن أملها في أن تتغير هذه الاستراتيجية، وعبّر عن هذا الموقف، المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي ربيعي، في مقال، نشرته صحيفة «إيران» الرسمية، أمس السبت، مؤكداً أن «الضغوط القصوى وصلت إلى النهاية، وعلى عكس تصورات ترامب، فإن إيران لم تنهر وهي بمقاومتها تخوض تجربة الاقتصاد من دون النفط». وأضاف ربيعي أنه «لم يبقَ أمام أي إدارة ستحكم أميركا عقوبات لتفرضها باعتراف المسؤولين في إدارة ترامب»، داعياً الإدارة الأميركية الجديدة إلى «العودة إلى المسار العقلاني والابتعاد عن السياسات المعادية للشعوب والداعية إلى الحروب»، في إشارة غير مباشرة إلى المسار الدبلوماسي الذي سلكه الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما مع طهران، وتوّج بالاتفاق النووي عام 2015. وقال المتحدث الإيراني إن «نتائج الانتخابات الأميركية ليست حتمية بعد» لكنه توقع «سقوط الرئيس الأميركي الذي ينشر الكراهية» في إشارة إلى ترامب، مشيراً إلى أن الموقف الإيراني من الانتخابات الأميركية ونتائجها، هو ما عبر عنه المرشد علي خامنئي والرئيس حسن روحاني الأسبوع الماضي. وكان خامنئي قد اعتبر أن «سياساتنا لن تتغير مع رحيل ومجيء الرؤساء الأميركيين»، بالادعاء، من دون أساس، أن الانتخابات سُرقت، كما يفعل منذ أيام. في المقابل، حذرت حملة بايدن من أن ترامب قد يُساق إلى خارج البيت الأبيض إذا رفض الاعتراف بالهزيمة في الانتخابات. وقال أندرو بيتس المتحدث باسم حملة بايدن «كما قلنا في 19 يوليو/تموز، سيقرر الشعب الأميركي نتائج هذه الانتخابات، وحكومة الولايات المتحدة قادرة تماماً على مرافقة من يتعدون على ممتلكات الغير في خارج البيت الأبيض».

هذه الانتهاكات كان بسيطاً للغاية، إن «إيران وكوبا شكّلتا جبهة موحدة في مواجهة ضغوط الولايات المتحدة، وهي ضغوط لا يمكن اعتبارها إلا إرهاباً اقتصادياً». ووعد بعدم تأثر التعاون بين البلدين بالعقوبات الأميركية، تحديداً في مجالات الطاقة والعلوم والتكنولوجيا». من جانبه، أكد رودريغيز أن زيارة ظريف «فرصة مهمة لمواصلة تعميق حوارنا السياسي الرفيع المستوى وتشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية والتعاونية والثقافية والعلمية والأكاديمية». وأشار إلى أن بلاده تدين «الإجراءات القسرية والأحادية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة على جمهورية إيران الشقيقة»، وأنها تدافع عن «الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية». وبحسب «غرانما»، سيحضر الوزير الإيراني في نهاية زيارته «احتفال تنصيب الرئيس البوليفي لويس أرسي اليوم الأحد»، في ميدان موريلو، في العاصمة البوليفية لاباز.

(العربي الجديد، فرانس برس)

ظريف ورودريغيز في هافانا مساء الجمعة (فرانس برس)

شرق غرب

السودان: ولادة تجمّع مناهض للتطبيع

أعلنت أحزاب سياسية ومنظمات أهلية وتكتلات إعلامية وشبابية وعلماء، أمس السبت، تدشين ما يسمى بـ«القوى الشعبية السودانية لمقاومة التطبيع» مع إسرائيل. وفي مؤتمر صحافي في العاصمة الخرطوم، وقّع 28 حزباً وتكتلاً ومنظمة على ميثاق «القوى الشعبية لمقاومة التطبيع» مع إسرائيل، من أبرزها حزب «المؤتمر الشعبي»، وحركة «الإصلاح الآن»، وحزب «منبر السلام العادل»، وتجمع «الشباب المستقلين»، وهيئة علماء السودان، والاتحاد السوداني للعلماء والأئمة والدعاة، وجماعة الإخوان المسلمون، وتجمع أكاديميون ضد التطبيع، ورابطة إعلاميون ضد التطبيع.

(الأناضول)

إسرائيل تُحاكم 700 طفل فلسطيني سنوياً

أفاد مدير برنامج المساءلة في «الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال»، عايد أبو قطيش، أمس السبت، أن المحاكم العسكرية

الإسرائيلية تحاكم نحو 700 طفل فلسطيني سنوياً. وأضاف في حديث لإذاعة «صوت فلسطين» أن «محاكم إسرائيل العسكرية تحاكم ما بين 500 و700 طفل سنوياً، منهم من يقبعون في ظروف اعتقال قاسية ونزلاء منفردة». وأضاف أن «الإفادات التي تأخذها المؤسسة من الأطفال المعتقلين أكدت جميعها تعرضهم للتعذيب الجسدي والنفسي خلال التحقيق معهم».

(الأناضول)

الجزائر: مبادرة لصياغة مشروع سياسي

أبدى السكرتير الأول لـ«جبهة القوى الاشتراكية»، أحد أقدم أحزاب المعارضة السياسية في الجزائر، يوسف أوشيش، أمس السبت، عزم الحزب على طرح مبادرة سياسية تتضمّن «توقيع اتفاقية سياسية وطنية في شهر ديسمبر/ كانون الأول المقبل، إن سمحت الظروف بذلك، تتيح ببدء نقاش ديمقراطي لصياغة مشروع سياسي حقيقي». وجاء حديث أوشيش، على خلفية نسبة المشاركة الضئيلة في الاستفتاء على الدستور، والتي بلغت نحو 23 في المائة.

(الأناضول)

العثور على 17 جثة في ترهونة

كشف مدير «الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين» الليبية لطفي توفيق، أمس السبت، عن العثور على حفر جديدة تضم 17 جثة في مدينة ترهونة في غرب ليبيا. وأضاف أن «الفريق اكتشف يوم الخميس الماضي خمسة مواقع، عملنا على ثلاثة منها في عملية الاستخراج. وتم استخراج 14 جثة الخميس من هذه المواقع الثلاثة. وبدأنا العمل في الموقعين الآخرين وتم استخراج ثلاث جثث».

(فرانس برس)

إيران: الإفراج عن سوتوده مؤقتاً

أفرجت السلطات الإيرانية بشكل مؤقت عن الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان المحامية نسرين سوتوده (الصورة)، الموقوفة منذ أكثر من عامين، حسبما أفاد موقع «ميزان أونلاين» التابع للسلطة القضائية، أمس السبت. وتقضي سوتوده الحائزة عام 2012 على جائزة ساخاروف التي يمنحها البرلمان الأوروبي، حكماً بالحبس لمدة 12 عاماً.

(فرانس برس)

الحدث

تحاول روسيا إنعاش مسار أستانة السوري، الذي تأجلت جولاته في الفترة الماضية بسبب تفشي فيروس كورونا. وتهدف موسكو عبر التلويح بورقة المعتقلين في سجون النظام السوري وتسليم الجثث والبحث عن المفقودين، إلى إنجاح المسار في جولته المقبلة

فضم الروس والنظام مناطق واسعة من محافظة إدلب (الأناضول)

مسار أستانة السوري

تلويح روسي بورقة المعتقلين لإنعاشه

أمين العاصي

منذ انطلاق مسار أستانة التفاوضي حول القضية السورية مطلع عام 2017، لم يحقق ما يمكن أن يمهّد الطريق أمام حلول سياسية لهذه القضية، بل كان سبباً مباشراً لنزع كل أوراق القوة من يد المعارضة السورية، التي فقدت أغلب المناطق التي كانت تسيطر عليها، لا سيما في محيط العاصمة دمشق. كما لم يقترب هذا المسار بشكل جدي من أهم المهام التي أخذ على عاتقه معالجتها، وهو ملف المعتقلين لدى النظام والمقدر عددهم بعشرات الآلاف، بسبب خشية النظام من التبعات القانونية لهذا الملف. ويبدو أن الجانب الروسي يحاول إنعاش هذا المسار المتوقف منذ نهاية العام الماضي، إذ قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، في إفادة صحافية يوم الخميس الماضي، إن الثلاثي الضامن لمسار أستانة (روسيا وإيران وتركيا) يعمل على جدول أعمال مباحثات مؤتمر أستانة بشأن سورية، في جولته المقبلة، غير أنها لم تشر إلى موعد محدد لها، وفق ما نقلته وكالة «تاس» الروسية. وأشارت إلى أن الثلاثي الضامن يحاول الاستفادة من تأجيل المباحثات في العاصمة الكازاخية بسبب فيروس كورونا، للتفكير حول كيفية ملء اجتماعات أستانة بمواضيع محددة جديدة جنباً إلى جنب. وألمحت زاخاروفا إلى أن الدول الضامنة ستفكر أيضاً في إعطاء هذه اللقاءات دفعة جديدة من خلال نشاط أكبر في إطار مجموعة العمل من أجل الإفراج عن المعتقلين والمختطفين، وتسليم الجثث والبحث عن المفقودين.

وتوقفت مباحثات أستانة عند الجولة رقم 14، التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول الماضي، غير أن اجتماعاً عُقد عبر دائرة تلفزيونية، في إبريل/نيسان الماضي، وذلك بعد تأجيلها بسبب تفشي كورونا، اقتصر على وزراء خارجية الثلاثي الضامن لتفاهمات هذا المسار، مولود جاووش أوغلو ومحمد جواد ظريف وسيرغي لافروف.

وتعقد الجولة 15 من مسار أستانة في ظل ظروف بالغة التعقيد على الصعيدين الميداني والسياسي، ولا يزال الموقف في محافظة إدلب ومحيطها من دون حسم، في ظل تهديدات من النظام والروس بالبدء بعمل عسكري واسع النطاق في ظل انسداد الآفاق أمام الحلول السياسية. وتحولت إدلب منذ توقيع اتفاق موسكو بين تركيا وروسيا في مارس/آذار الماضي، والملحق بتفاهمات أستانة، إلى صندوق رسائل دامية من قبل الروس إلى الأتراك. وبات من الواضح ارتباط ملف الشمال الغربي من سورية بعدة ملفات إقليمية أخرى. وجاء سحب الجيش التركي جنوده من عدة نقاط مراقبة في محيط محافظة إدلب كانت محاصرة من قبل قوات النظام، ليؤكد أن تفاهمات أستانة تجاوزتها الأحداث التي تلاحقت، خصوصاً في الربع الأول من العام الحالي. ووضع الروس هذه التفاهمات وراء ظهورهم بدعمهم عملية عسكرية واسعة النطاق لقوات النظام، قلصت سيطرة فصائل المعارضة. وكانت تفاهمات أستانة قد أقرت إقامة 12 نقطة مراقبة في محيط محافظة إدلب من قبل الجيش التركي، غير أن قوات النظام حاصرت عدداً منها، ما أفقدها كل أهمية في ظل انهيار ما اتفق عليه الثلاثي الضامن في العاصمة الكازاخية. وكان الجانب التركي يطالب بالعودة إلى حدود منطقة خفض التصعيد الرابعة التي تقدمت بها قوات النظام تحت غطاء ناري روسي بدءاً من أواخر 2019 وحتى مارس الماضي. ولكن الرفض الروسي بعودة قوات النظام إلى ما وراء نقاط المراقبة التركية، دفع أنقرة إلى سحب جنودها خشية اقتحام قوات النظام للنقاط التركية في حال تجدد الصراع.

وكان مسار أستانة قد بدا في 23 يناير/كانون الثاني من عام 2017، من أجل تخفيف التوتر في سورية، ومراقبة اتفاق وقف إطلاق النار، والبحث في قضايا إنسانية، منها المناطق المحاصرة، وملف المعتقلين». وفي الجولة الرابعة من المفاوضات التي عُقدت في مايو/أيار من عام 2017، تم الاتفاق على مناطق خفض التوتر الأربع، وهي محافظة إدلب ومناطق في ريف اللاذقية وريف حلب الغربي، وريف حمص الشمالي، ومنطقة الغوطة الشرقية بريف دمشق، إضافة إلى المنطقة الجنوبية في سورية. ولكن قوات النظام بدعم روسي وإيراني قضمت 3 مناطق، وجزءاً من المنطقة الرابعة التي تضم محافظة إدلب ومحيطها.

ولم يستطع هذا المسار تحقيق أي اختراق في ملف شائك كان وفد قوى الثورة العسكري يطرحه في كل جولة، وهو ملف المعتقلين لدى النظام والمقدر عددهم بعشرات الآلاف بسبب رفض وفد النظام الخوض فيه خشية مواجهة دعاوى في محكمة العدل الدولية. ولم يضغط الجانب الروسي على النظام من أجل إطلاق سراح المعتقلين من سجونه، وهو ما أبقى هذا الملف حتى اللحظة بعيداً عن التفاوض سواء في مباحثات أستانة أو مفاوضات جنيف التي ترعاها الأمم المتحدة، بل ذهب النظام إلى حد تحدي هذا المسار وتفاهماته، وسلّم في منتصف عام 2018 دوائر النفوس في المحافظات السورية أسماء المعتقلين الذين قتلوا تحت التعذيب، بعدما كان مصيرهم مجهولاً لسنوات.

ولا تعوّل فصائل المعارضة السورية على هذا المسار في إحداث اختراقات مهمة على صعيد القضايا العسكرية والإنسانية «بسبب عدم التزام الروس والإيرانيين بتفاهمات هذا المسار مع الجانب التركي»، وفق القيادي في فصائل المعارضة العميد فاتح حسون. وفي حديث مع «العربي الجديد»، أعرب حسون عن اعتقاده بأن الدول الثلاث المعنية «ترى أن هذه المباحثات لم تعد تقتصر على الملف السوري، بل مرتبطة بليبيا وناغورنو كاراباخ، ومن الممكن التنسيق حول هذه الملفات الثلاثة». وأشار إلى أن بقاء محافظة إدلب كمنطقة خفض للتصعيد، ناتج عن هذه المباحثات، مضيفاً: «تركيا استطاعت إدخال عدد كبير من قواتها إلى سورية بموافقة روسيا وإيران، ويعتبر هذا من مكاسب الثورة السورية التي أصبحت يتيمة بلا اهتمام دولي». وحول التلميح الروسي عن أن الجولة المقبلة من مسار أستانة تتناول موضوع المعتقلين، أشار حسون إلى «روسيا قبل كل جولة من جولات أستانة توحي بأنها ستبحث في ملف المعتقلين، لتحفيز لضامن التركي وقوى الثورة والمعارضة السورية على المشاركة»، مضيفاً: «لا أعتقد أنها (روسيا) ستمضي بهذا الملف، فهي باتت بلا مصداقية».

تحوّلت إدلب إلى صندوق رسائل دامية من الروس للأتراك

لا تعوّل المعارضة على حصول اختراقات عسكريا وإنسانيا

غارات روسية

شنت طائرات حربية روسية غارات عدة، أمس السبت، على مناطق في ريف إدلب الجنوبي، شمال غربي سورية. وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن الطائرات الروسية استهدفت محيط قرى عدة في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي. في المقابل قُتلت طفلة بقصف قوات النظام مدينة اريحا.

تقرير

لا تزال مدن عدة في العراق عرضة لجرائم وحشية، تزهق أرواح المدنيين. وفيما تشير أصابع الاتهام في معظمها إلى مليشيات و«داعش»، يعمل سياسيون على توظيفها عبر التحشيد الطائفي

استغلال سياسي للجرائم

محاولات لحشد الشارع العراقي طائفياً

بغداد ـ **زيد سالم**

بالتزامن مع تصعيد واضح في الاعتداءات الإرهابية لتنظيم «داعش» في مناطق مختلفة من العراق، واستمرار تسجيل اعتداءات تتورط فيها مليشيات مرتبطة بإيران في مناطق عدة شمال وغربي البلاد، يحذّر سياسيون عراقيون من توظيف سياسي لتلك الهجمات من مختلف الأطراف السياسية. ويخشى هؤلاء من أن يعتمد هذا التوظيف على التأجيج الطائفي، من خلال قنوات فضائية وصحف وصفحات ممولة على منصات التواصل الاجتماعي، ضمن سعي لحشد طائفي، هدفه خدمة تلك القوى انتخابياً.

وخلال أقل من أسبوعين، شهدت محافظتا صلاح الدين وديالى، شمال وشرقي العراق، جريمتي قتل جماعي في كل من الفرحاتية والخيالانية، طاولت مدنيين، الأولى تُتهم مليشيا «عصائب أهل الحق» بارتكابها، بينما الثانية نفّذها مسلحون ينتمون لتنظيم «داعش»، وفقاً للسلطات العراقية في بغداد. وراح ضحية الاعتداء الأول 12 مدنياً، فضلاً عن مختطفَين لا يزال مصيرهم مجهولاً، بينما قتل في الاعتداء الثاني 5 مدنيين، وأصيب ثلاثة آخرون، بعد تلغيم جثّة أحد الضحايا، التي انفجرت في المسعفين. ولم تعلن العراقية لغاية الآن عن نتائج التحقيق في جريمة الفرحاتية، لكنها أعلنت عن نتائج التحقيق في جريمة الخيالانية بديالى، وهي التي تبنّاها «داعش».

ومن أصل 78 قناة فضائية عراقية وأكثر من 20 صحيفة ونحو 60 موقعاً إلكترونياً إخبارياً، تستحوذ الأحزاب والقوى السياسية والفصائل المسلحة على أكثر من 90 في المائة منها، كما تملك تأثيراً بشكل أو آخر على خطاب النسبة المتبقية، وفقاً لموقف في قسم الرصد بهيئة الإعلام والاتصالات، وهي الجهة المنظمة لعمل وسائل الإعلام العراقية ومراقبة أدائها. وقال المسؤول لـ«العربي الجديد»، إن هناك تصاعداً في حدة الخطاب الطائفي من خلال توظيف الهجمات الأخيرة، ما اعتبره أمراً خطيراً على العراق، لافتاً إلى أنه تمّ توجيه تحذيرات لعدد من المؤسسات الإعلامية حيال ذلك. ورأى المصدر أن هذا الخطاب لا يمكن عزله عن الانتخابات المبكرة المنتظرة، ومحاولة تحشيد الشارع طائفياً، في حالة غير جديدة، عادة ما تستفيد منها الأحزاب الدينية والطائفية تحديداً. وأقر المسؤول بأن الحكومة العراقية تتحمل جزءاً من هذا التصعيد، كونها انتهجت أسلوب لجان التحقيق الوهمية، والتي لم تعلن على الرغم من كثرتها، عن أي نتيجة، ما يجعل وسائل إعلام تنسج قصصاً وروايات عن كل حادثة تناسب خطابها.

وعلى الرغم من أن التظاهرات التي شهدتها البلاد منذ مطلع أكتوبر/تشرين الأول 2019، ساهمت في خلق حالة إيجابية في الشارع العراقي إزاء تحقير وازدراء أي خطاب طائفي، إلا أن مراقبين وسياسيين يؤكدون أن بعض زعماء الأحزاب يعولون على البسطاء من الشعب العراقي للتأثير عليهم. في السياق، قال عضو البرلمان العراقي رعد الدهلكي، لـ«العربي الجديد»، إن «التركيز على الخطاب الطائفي من قبل بعض السياسيين والأحزاب، وما تملك من وسائل إعلام وفصائل مسلحة وسلاح، تبدأ في العادة قبل أشهر من كلّ انتخابات، وبما أن موعد الانتخابات بات قريباً، فإن الأشهر المقبلة ستشهد تأجيجاً بالخطاب الطائفي، وسيظهر ذلك واضحاً في كل البيانات الرسمية والمؤتمرات والخطب». ورأى الدهلكي أن «العقل السياسي في العراق لا يزال يؤمن بالطائفية، وبأنها مصدر من مصادر الرزق السياسي، إلا أن معظم هذه الخطابات باتت لا تنطلي على العراقيين، وتحديداً بعد انتفاضة أكتوبر التي أفرزت جيلاً جديداً من الشباب، يسخر من الطائفية ويعتبرها لعبة خاسرة».

من جهته، قال السياسي العراقي ليث شبر، وهو رئيس حزب «الثورة» الذي تشكل حديثاً، لـ«العربي الجديد»، إن «معظم الأحزاب العراقية لا تملك غير وسيلتين لكسب جمهور لها، الأولى تتلخص في الاستيلاء على ملف التعيينات في الدوائر الحكومية لتعيين المواطنين مقابل كسب أصواتهم في الانتخابات، والثانية إثارة العواطف الدينية والمذهبية في نفوس بعض العراقيين، لإحداث طفرة مؤقتة في المجتمع العراقي». وأبدى شبر استغرابه من «قيام بعض السياسيين العراقيين بالحديث في الإعلام بخطابين متناقضين، واحد عن بناء دولة مدنية وإصلاحية والثاني بالطائفية المقيتة». ولا يقتصر الخطاب الطائفي على سياسيين عراقيين من مكون مُعيّن دون غيرهم، ففي الوقت الذي تستخدم فيه معظم الأحزاب الشيعية صور المرجع علي السيستاني في حملاتها الانتخابية، على الرغم من تأكيد الأخير أكثر من مرة وقوفه «على مسافة واحدة من جميع المرشحين والقوائم الانتخابية»، تظهر الأحزاب الأخرى مثل «حزب الحل» الذي يقوده السياسي محمد الكربولي في المدن ذات الأثر الديني لدى سنّة العراق، مثل الأعظمية وغيرها. ويدور معظم حديث الكربولي عن «تعرّض السُنّة للاعتقالات والتهميش والإقصاء»، واتهم «أكثر وطنية من غيرهم».

لكن السياسي العراقي ناجح الميزان، رأى أن «اتهام بعض زعماء الأحزاب والقتلة الذين يوالون إيران، لا يعني التأجيج الطائفي بل إنها الحقيقة، وبالتالي لا بد من الاعتراف بذلك، كما أن المليشيات المسلحة التابعة لشخصيات سياسية شيعية تمارس تعنيفاً وتصفية بحق أهالي المدن المحررة من تنظيم داعش»، متسائلاً «أين الطائفية من هذا الحديث؟».

من جهته، رأى عضو الحزب الشيوعي العراقي، أيهم رشاد، أن «تداعيات أزمة الصراع الطائفي لا تزال قائمة في العراق، وتلقي بظلالها على مستقبله، بسبب انجراف البسطاء من العراقيين معها». وأضاف أن بعض السياسيين وقادة الأحزاب تدعمهم المليشيات الموالية لإيران، يعزّزون الخطاب الطائفي، بل يستغلون أي حادثة ترتكبها عناصر من تنظيم داعش لإلقاء اللوم على الأهالي السُنّة، وهم يسعون من خلال ذلك للتذكير بأن للفصائل المسلحة القدرة على حماية المناطق المحررة». وأشار رشاد في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن «الأمر نفسه ينطبق على بعض السياسيين السُنّة الذين لا يزالون يعتاشون على الطائفية، وبالتالي فإن جميع الأطراف السياسية في العراق تستغل الطائفية لأهداف مصلحية وسياسية واقتصادية وانتخابية».

التركيز على الخطاب الطائفي قبل أشهر من الانتخابات يبدأ

تستحوذ الأحزاب والفصائل المسلحة على أغلبية وسائل الإعلام

تراجع الخطاب الطائفي خلال الانتفاضة (مرتضى السوداني/الأناضول)

شرق غرب

الكاظمي يعلن اعتقال قاتل أحد المتظاهرين

أكد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي (الصورة)، أمس السبت، أن حكومته لن تتساهل مع أي عنصر أمن لا يلتزم بأوامر منع استخدام الرصاص ضد المحتجين. جاء ذلك في تغريدة له عبر «تويتر»، عقب مقتل متظاهر وسط محافظة البصرة (جنوب)، وإصابة 7 آخرين، خلال تفريقهم من قبل قوات مكافحة الشغب، أول من أمس الجمعة. وكشف الكاظمي أنه «اعتقلنا المتهم بقتل عمر فاضل (المتظاهر) وسينال جزاءه العادل».

(الأناضول)

القوات التركية تغادر شير مغار بريف حماة

سحبت القوات التركية عناصرها من نقطة المراقبة في ريف حماة شمالي شرق سورية، أمس السبت. وذكر مصدر في «الجبهة الوطنية للتحرير» أن نحو 100 شاحنة كانت موجودة في نقطة المراقبة الـ11، في قرية شير مغار بريف حماة، غادرت على دفعتين نحو قرية قوقفين، في ريف إدلب الجنوبي، حيث أنشأ الجيش التركي أخيراً نقطة مراقبة جديدة هناك.

(العربي الجديد)

الباب السورية: مقتل 3 شرطيين بانفجار عبوة

لقي ثلاثة من رجال الشرطة مصرعهم، أمس السبت، في انفجار عبوة ناسفة من مخلّفات تنظيم «داعش» في مدينة الباب شمالي سورية. وكانت الشرطة قد رصدت عبوة ناسفة في مكان خال قرب مستشفى الباب في مركز المدينة. وحين باشرت عملية نقلها إلى خارج المدينة، انفجرت العبوة فأودت بحياة 3 شرطيين.

(الأناضول)

انتخابات الأردن تحكمها احترازات كورونا

أعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب والحكومة الأردنية، أمس السبت، سلسلة إجراءات عشية الانتخابات التشريعية المقررة يوم الثلاثاء المقبل. وبحسب التعليمات التي أعدتها الهيئة، فإن عملية الاقتراع تبدأ في تمام الساعة السابعة صباحاً، وتنتهي عند الساعة السابعة مساءً، مع إمكانية تمديد الاقتراع في بعض الدوائر مدة ساعتين. ودعت إلى الالتزام بارتداء الكمامة، وتزويد الناخب بالقفازات وقلم مخصص له من قبل لجنة الاقتراع. وأفاد المتحدث باسم الهيئة جهاد المومني بأنّ المصابين بفيروس كورونا، لن يكون بمقدورهم التصويت.

(العربي الجديد)

ضحايا بقصف الحوثيين لتعز

جدّد الحوثيون، أمس السبت، استهداف الأحياء السكنية في مدينة تعز، بالمدفعية الثقيلة، بعد ساعات من الهدوء النسبي. وقال سكان محليّون ومصدر حقوقي لـ«العربي الجديد» إن انفجارات عنيفة هزّت الأحياء السكنية شرقي المدينة، وشوهدت أعمدة الدخان، جراء قصف شنّته دبابة تابعة لجماعة الحوثيين. وأشارت المصادر إلى أن القصف طاول أحياء حوض الأشراف والكعب، ما أسفر عن إصابة 10 مدنيين على الأقل. وتزامنت الهجمات مع معارك عنيفة اندلعت بين الجيش الوطني التابع للحكومة والحوثيين، في الريف الغربي لتعز، وفقاً لبيان عن القوات الحكومية.

(العربي الجديد)

إضاءة

ما هو مستقبل «حركة تركستان الشرقية» في سورية؟

بعد أن أزالتها الولايات المتحدة من قوائم الإرهاب، طرح ملف «حركة تركستان الشرقية» على الطاولة في سورية، لبحث مستقبلها

عماد كركص

مع إزالة «حركة شرق تركستان الإسلامية» من على قوائم الإرهاب الأميركية، حسبما أعلنت وزارة الخارجية الأميركية قبل أيام، بناء على قرار صدر نهاية الشهر الماضي، يوشر الحديث عن مستقبل مقاتلي هذه الحركة في سورية، المعروفين باسم «الحزب التركستاني الإسلامي». حتى أن البعض رأى في القرار الأميركي مناسبة لتشكيل اختراق أو بداية لحل مشكلة المقاتلين الأجانب في سورية، ضمن صياغة الحل النهائي للحرب السورية المستمرة منذ تسعة أعوام. و«حركة شرق تركستان الإسلامية» هي حركة ذات توجه جهادي – سلفي، لا تاريخ محدداً لتأسيسها، إلا أن نشاطها بدأ في عام 1997 في إقليم شينجيانغ شرقي الصين، أو ما يُعرف بـ «تركستان الشرقية»، الذي تقطنه غالبية مسلمة من الإيغور التركمان. وهناك يطالب هؤلاء باستقلال الإقليم عن الصين.

وفي سبيل ذلك خاضت الحركة مواجهات مع الحكومة الصينية، التي تمارس الاضطهاد ضد الجماعة في شينجيانغ، مع العلم أن وزارة الخزانة الأميركية أدرجت الحركة على لوائح الإرهاب في عام 2002، بفعل تفاهمها مع الصين، إثر زيارة مسؤول أميركي إلى بكين حينها.

ومع العام الثاني للثورة السورية في عام 2012، بدأ دخول مقاتلي الحركة إلى سورية للمشاركة في مواجهة قوات النظام، وتعاظم وجودها لتبلغ قوة لا يستهان بها في نهاية عام 2014. وكان واضحاً مشاركة المقاتلين الإيغوريين المعروفين في سورية بـ «التركستان»، في عمليات السيطرة على محافظة إدلب ومحيطها بداية 2015. ولا توجد إحصائية رسمية لأعدادهم، رغم بروز تقديرات تشير إلى وجود نحو ألف مقاتل، ينتشرون بين الريف الشمالي الغربي من إدلب وريف اللاذقية الشرقي، يضاف إليهم الفان من أسرهم ليكون المجموعة ثلاثة آلاف شخص. لكن مصادر ميدانية تشير إلى وجود ضعفي هذا الرقم، في حين يبالغ النظام وحلفاؤه بالإحصائيات حيال المقاتلين الإيغور التركستان.

لم يسجل على المقاتلين التركستان الكثير من التجاوزات بحق المدنيين أو الجهات المدنية، رغم توجيه الاتهامات للكثير من الفصائل الجهادية في سورية، إذ يُعدّ الانعزال والالتزام بجبهات القتال سمة لمقاتلي التنظيم، غير أنهم أبدوا تنظيمات إسلامية خلال مواجهاتها مع فصائل معارضة معتدلة، من دون مشاركة مباشرة. ويعمل مقاتلو الحركة في غرفة عمليات «الفتح المبين» إلى جانب فصائل أخرى إسلامية ومعتدلة في إدلب ومحيطها، أو ما يعرف بـ «منطقة خفض التصعيد الرابعة» لمواجهة قوات النظام، إلا أن نشاط التركستان يتركز في محاور ريف اللاذقية الشرقي، التابع لـ «خفض التصعيد». وفي حال صياغة الحل النهائي للقضية السورية، أو حل معضلة إدلب بين الروس والأتراك، سيكون مقاتلو الحركة حجر عثرة ومحطة إحراج لأنقرة، في حال قررت سحب المقاتلين التركستان وعائلاتهم إلى أراضيها، لارتباطهم العرقي بها. ويجعل هذا الأمر التكهنات مفتوحة أمام القرار الأميركي الأخير حول إزالة الحركة التركستانية من على قوائم الإرهاب. في السياق، يشير الباحث في شؤون الحركات والجماعات الإسلامية عباس شريفة في حديث لـ «العربي الجديد»، إلى ثلاث فرضيات قد تكون خلف القرار الأميركي. الفرضية الأولى تتعلق بالضغط على الصين، من خلال دعم المعارضة التركستانية ضد الحكومة الصينية، بعد أن كان الخطاب الأميركي ينصف الإيغور بسبب عدم التزام الروس والإيرانيين بتفاهمات هذا المسار مع الجانب التركي»، وفق القيادي في فصائل المعارضة العميد فاتح حسون. وفي حديث مع «العربي الجديد»، أعرب حسون عن اعتقاده بأن الدول الثلاث المعنية «ترى أن هذه المباحثات لم تعد تقتصر على الملف السوري، بل مرتبطة بليبيا وناغورنو كاراباخ، ومن الممكن التنسيق حول هذه الملفات الثلاثة». وأشار إلى أن بقاء محافظة إدلب كمنطقة خفض للتصعيد، ناتج عن هذه المباحثات، مضيفاً: «تركيا استطاعت إدخال عدد كبير من قواتها إلى سورية بموافقة روسيا وإيران، ويعتبر هذا من مكاسب الثورة السورية التي أصبحت يتيمة بلا اهتمام دولي». وحول التلميح الروسي عن أن الجولة المقبلة من مسار أستانة تتناول موضوع المعتقلين، أشار حسون إلى «روسيا قبل كل جولة من جولات أستانة توحي بأنها ستبحث في ملف المعتقلين، لتحفيز لضامن التركي وقوى الثورة والمعارضة السورية على المشاركة»، مضيفاً: «لا أعتقد أنها (روسيا) ستمضي بهذا الملف، فهي باتت بلا مصداقية».

الثاني، غير أن هذه الفرضية تبقى ضعيفة، إذ لا يعتقد أن «الخطوة هي نوع من تصفية ملف المقاتلين الأجانب في شمال غرب سورية، وخطوة نحو التنسيق التركي - الأميركي في المنطقة وعملية حاسمة للملفات العالقة شرق الفرات وإدلب وقطع الذرائع الروسية لاستهداف منطقة». ويرى أنه في حال حصول التسوية في سورية، سيوضع ملف عناصر الحركة مع ملف كل المقاتلين الأجانب، بمن فيهم المليشيات التي استقدمها النظام وقام بتجنيس بعضها. ثم سيتم التفاوض بين المعارضة والنظام على خيارات عدة بين التوطين أو ترحيلهم لدولة تقبلهم.

يبلغ عدد مقاتلي الحركة وعائلاتهم نحو 3 آلاف شخص

شاركت الحركة بمعارك إدلب في السنوات الأخيرة (فرانس برس)

لبنان

العقوبات الأميركية على باسيل قد تؤخّر الحكومة

مع فرض الولايات المتحدة عقوبات على وزير الخارجية اللبناني الأسبق جبران باسيل، اتجهت الأنظار إلى مدى تأثير ذلك على تشكيل الحكومة

في اليوم التالي على العقوبات الأميركية بموجب قانون «ماغنيتسكي»، ضد رئيس «التيار الوطني الحرّ»، وزير الخارجية اللبناني الأسبق جبران باسيل، تمحورت المعطيات حول انعكاس هذه العقوبات على تشكيل الحكومة، المكلّف برئاستها سعد الحريري. وكان باسيل، صهر رئيس الجمهورية ميشال عون، توقع مسبقاً هذه العقوبات، وتلقى دعماً من «حزب الله»، الذي عبّر، في بيان له مساء أول من أمس الجمعة، عن «تضامنه الوطني والأخلاقي والإنساني معه (باسيل) في مواجهة هذه القرارات الظالمة والافتراءات المرفوضة». واعتبر الحزب أن قرار وزارة الخزانة الأميركية بحق باسيل، هو «قرار سياسي صرف وتدخل سافر وفظ في الشؤون الداخلية للبنان».

ووصفَ «حزب الله» الولايات المتحدة بـ«راعية الإرهاب والتطرف في العالم وهي آخر من يحق له الحديث عن مكافحة الفساد، وأن أميركا تستخدم قوانينها المحلية، بما فيها قوانين مكافحة الإرهاب ومكافحة الفساد لبسط هيمنتها ونفوذها على العالم». ووضع القرار في سياق «إخضاع فريق سياسي لبناني كبير للشروط والإملاءات الأميركية على لبنان». من جهته، طلب عون، أمس السبت، من وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال، شربل وهبة، الحصول على الأدلة والمستندات، التي دفعت وزارة الخزانة الأميركية إلى توجيه الاتهامات باسيل. وذكر بيان صادر عن رئاسة الجمهورية أنه في حال توفرت أي معطيات «يجب تسليم المستندات إلى القضاء اللبناني لاتخاذ الإجراءات اللازمة».

وكان رئيس الجمهورية قد أجرى اتصالاً بنظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، بعد الإعلان عن العقوبات بحق باسيل. وأوضح البيان لقصر الإليزيه، أن ماكرون شدّد لعون على «الحاجة الملحة» لوضع لبنان في مسار الإصلاحات وتشكيل حكومة «سريعاً». وأوضحت الرئاسة الفرنسية أنّ ماكرون شجع على «التشكيل السريع لحكومة قادرة على تنفيذ (الإصلاحات) والاستجابة للأزمات التي تعرفها البلاد». واعتبرت «أنّه الشرط الوحيد كي يتمكن المجتمع الدولي من تعبئة جهوده كاملة لمواكبة نهوض لبنان».

وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أعلن الحريري أنّه سيشكل حكومة من «اختصاصيين من غير الحزبيين، مهمتها تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الواردة في ورقة المبادرة الفرنسية» التي أطلقها ماكرون، أثناء زيارته بيروت في 6 أغسطس/آب الماضي، بعد يومين على انفجار مرفأها.

لكن الفساد المنهجي في النظام السياسي اللبناني المتمثل في باسيل، ساهم في تقويض أسس وجود حكومة فعالة تخدم الشعب اللبناني». أما وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، فاعتبر أن «باسيل قوّض أيضاً الحكم الرشيد بهذه الأنشطة الفاسدة، وساهم في ترسيخ نظام الفساد والمحسوبية السياسية الذي ابتلي به لبنان. وساعد حزب الله في أنشطته المزعزعة للاستقرار».

من جهته، قال مسؤول أميركي كبير إن دعم باسيل لـ«حزب الله» هو الدافع الوحيد لاستهدافه بالعقوبات. وعوقب باسيل بموجب قانون «ماغنيتسكي» لحقوق الإنسان الذي يستهدف الضالعين في انتهاكات حقوقية وممارسات فساد في أنحاء العالم. ويدعو القانون إلى تجميد أي أصول أميركية للمستهدفين ويمنع الأميركيين من القيام بأي أعمال معهم. وحظرت الخارجية الأميركية أيضاً سفر باسيل إلى الولايات المتحدة. ولم يستبعد التابع للحكومة والحوثيين، في الريف الغربي لتعز، وفقاً لبيان عن القوات الحكومية.

طلب عون الحصول على الأدلة والمستندات بحقّ باسيل

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

تقرير

خشية من انفجار اجتماعي... ومطالب بتحييد السجالات السياسية

تونس ودعوات الحوار الوطني

تجددت الدعوات السياسية في تونس لعقد موتمر حوار وطني جامع، بإشراف رئاسة الجمهورية. ورغم تعدد الجهات الداعية، إلا أنها تبقى واضحة لجهة تحييد الصراعات السياسية، والتركيز على الأزمتين الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا السبب، لا تطالب الدعوات بتغيير الحكومة أو تعديلها

تونس ـ **بسمة بركات**

تواتت الدعوات في تونس لعقد حوار وطني بجمع الفرقاء السياسيين والمنظمات الوطنية لبحث الحلول والآليات التي تُخرج البلاد من أزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخانقة. وتقدم «التيار الديمقراطي» أخيراً بمبادرة لحوار وطني اقتصادي واجتماعي، طرحها على رئيس الجمهورية قيس سعيّد، خلال استقبال الأخير الأمين العام لـ«التيار» غازي الشواشي ونائبه محمد الحامدي، في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي كما أن «الاتحاد العام التونسي للشغل» يعمل على طرح مبادرته للحوار.

ولا تعتبر مثل هذه الدعوات لعقد حوار وطني جامع، الأولى من نوعها في تونس. إذ كانت أربعة أحزاب، وهي «الحركة الديمقراطية» و«حزب أمل» و«مشروع تونس» و«ابني وطني»، قد دعت في يونيو/حزيران الماضي، إلى العمل على إطلاق مبادرة لمؤتمر وطني للحوار.

وأكد الأمين العام لـ«التيار الديمقراطي»، غازي الشواشي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن أحد أبرز أسباب دعوة «التيار» لمثل هذا الحوار، هي الأزمة الخانقة التي تعيشها البلاد، والتي تهدد تونس بالإفلاس إن استمر تعطيل مواطن الإنتاج والاعتصامات والتلويح بمزيد من الإضرابات. وحذّر الشواشي من أن الانفجار الاجتماعي قد يحصل في أي لحظة، إلى جانب أن الوضع غير المستقر على الحدود، وانتشار الجريمة، وموجات الهجرة المتتالية، من شأنها جميعها أن تُضر بصورة وعلاقات تونس الخارجية.

واعتبر الشواشي أنه حان الوقت للابتعاد عن الصراعات السياسية العقيمة في الداخل، والتي ساهمت في تعميق الأزمات، والذهاب إلى إصلاح أوضاع التونسيين الاقتصادية والصحية. وأشار إلى أن «التيار الديمقراطي» أطلق مبادرة وطنية اقتصادية واجتماعية تحت إشراف رئيس الجمهورية، لأن الأخير هو الجهة الوحيدة القادرة على الجمع، وبالتالي فإن عليه التدخل في فترة الأزمة وفرض الأمن العام، خصوصاً أنه رئيس المجلس الأعلى القومي. ولفت إلى أن «التيار» طرح خلال اللقاء مع سعيّد هذه المبادرة التي ستجمع منظمات وخبراء وأطرافا فاعلة عدة، من أجل رسم استراتيجية شاملة للإصلاحات الكبرى للسنوات المقبلة، لافتاً إلى أن المسؤولية جماعية. وحول اللقاء مع سعيّد، أشار الأمين العام لـ«التيار الديمقراطي» إلى أن الرئيس التونسي رحّب بالمبادرة وتفاعل إيجابياً معها، واعداً بدراستها جيداً، وبحث آليات تفعيلها. وأوضح الأمين العام لـ«التيار الديمقراطي»، أن الثورة التونسية هي أساساً ثورة اجتماعية، وخرجت ضد التهميش والبطالة وحرمان الشعب من ثرواته الطبيعية، وبالتالي فقد حان الوقت لتحقيق كرامة التونسي. ورأى الشواشي أن هذا الأمر لن يتحقق، في ظلّ حكومة ضعيفة ومرتبكة، وغير قادرة على القيام بالإصلاحات المطلوبة. لكن الشواشي نفى أن تكون مبادرة «التيار» تهدف إلى خلط الأوراق السياسية مجدداً، مؤكداً أنهم يتطلعون لإبعادها عن الصراعات السياسية، ولأن تواصل الحكومة عملها، لأنه لا معنى لإسقاطها أو القيام بتعديل حكومي، وإنما يجب دفعها لتحسين أدائها، وإيضاح بوصلتها. وذكّر الشواشي بوجود دعوات عدة صدرت لعقد حوار وطني من جهات مختلفة، وذلك نظراً لدقة المرحلة، لكن الاختلاف هو أن دعوتهم ليست لعقد حوار سياسي، بل لحوار اقتصادي واجتماعي، أي دون الدخول في الصراعات السياسية.

> تركز مبادرات الحوار على الشقين الاقتصادي والاجتماعي
>
> ترى تيارات سياسية أنه لا معنى لإسقاط الحكومة أو تعديلها

من جهته، رأى المتحدث باسم «قلب تونس»، الصادق جبنون، أن البلاد تحتاج إلى حوار وطني، على ألا يكون لمجرد الحوار أو فرصة جديدة للسجال السياسي، محذراً في حديث لـ«العربي الجديد»، من أن هناك أزمة صحية واجتماعية واقتصادية، لا بد أن يجري التعامل معها بروح الوحدة الوطنية والتفاعل الإيجابي بين كل السلطات، من رئاسة جمهورية وحكومة وبرلمان ومنظمات وأحزاب. وأكد جبنون، أن هذه المعطيات توجب حصول حوار تكون له مخرجات عملية، ويركز على القضايا الأساسية من إصلاح المؤسسات العامة، ووضع برنامج تنموي واضح، وتمرير الإصلاحات السياسية المعطلة. ورأى أن تحقيق ذلك لا يكون إلا تحت مظلة «الرباعي» الراعي للحوار (الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمة رجال الأعمال وعمادة المحامين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان)، الفائز بجائزة نوبل للسلام.

ولفت المتحدث باسم «قلب تونس»، بدوره، إلى أنه «لن يجري الحديث عن تشكيل حكومة جديدة، بل عن إيجاد حلول عملية لقضايا مصيرية بالتعاون مع الحكومة والبرلمان للوصول إلى اتفاق سياسي واسع». ورأى جبنون أن الحوار وفق هذه الطريقة سيكون إيجابياً، لكن وفق آجال واضحة ومواضيع محددة. وإذ أشار إلى ضرورة أن يحصل ذلك تحت مظلة الرباعي الراعي للحوار، إلا أنه يمكن لرئيس الجمهورية أن يشرف عليه، لكن كطرف محايد.

من جهته، رأى رئيس «الكتلة الوطنية»، حاتم المليكي، أن الدعوات لحوار وطني تبين أن الأزمة التي تعيشها تونس كبيرة، معتبراً أن الظروف الحالية تختلف عن الظروف التي أقيم فيها الحوار الوطني الأول في العام 2013. ولفت المليكي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن الأزمة أصبحت أكثر تعقيداً، لذا لا بد من حلول مستعجلة، مشدداً على أن الجهة التي يجب أن تشرف على الحوار، يجب أن تحظى بثقة جميع الأطراف، وتكون محايدة.

ولاحظ المليكي وجود خيارات عدة، فإما عقد حوار ذي طابع سياسي، يناقش الاستقرار على مستوى الحياة السياسية، أو حوار اقتصادي واجتماعي يبحث الإصلاحات الضرورية على المديين القصير والطويل. ورأى أن أي حوار يجب أن يركز على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ما قد يمنح إشارة إيجابية، حتى على المستوى الدولي، خصوصاً أن تونس في حاجة إلى هذا الدعم. وبرأيه، فإن من الأفضل أن تشرف رئاسة الجمهورية على قيادة الحوار، وأن يكون بمشاركة المنظمات والأحزاب السياسية والمصرف المركزي. أما بالنسبة للنظام السياسي، وهو برأي المليكي الأكثر تعقيداً، فيمكن تأجيل الحوار حوله على أن يكون في مرحلة لاحقة، حيث يتم التطرق لطبيعة النظام.

وأكد المليكي وجود مخاوف من تحول الحوار إلى صراع سياسي، لأن كل الأطراف متورطة في التجاذبات السياسية ومسؤولة عما تمر بها البلاد، لكن من الناحية المؤسساتية، تبقى رئاسة الجمهورية الأنسب، برأيه، خصوصاً لما يحظى به الرئيس من ثقة شعبية.

أزمات كلبرة ترهق المواطن التونسي (فتحي بلعيد/فرانس برس)

مبادرة «اتحاد الشغل»

يعمل «الاتحاد العام التونسي للشغل» على طرح مبادرته للحوار، على أن يقدمها للرئيس قيس سعيّد بحسب المتحدث باسمه، سامي الطاهري. ولفت الطاهري إلى أن المبادرة يعمل على إعدادها فريقٌ من الخبراء المختصين، وتشمل مقترحات وتشخيصا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبحسب الطاهري، فقد رحب الرئيس بفكرة إطلاقها، في آخر لقاء جمعه بالأمين العام للاتحاد نورالدين الطبوبي، على أن يتم إطلاع الرأي العام عليها.

متابعة

تشديد أممي على أهمية إجراء انتخابات في ليبيا (فاليريس كوفيريني/فرانس برس)

تحضيرات ملتقى الحوار الليبي في تونس

تونس ـ **وليد التليلي**

انطلقت أمس الخميس، في تونس، الاجتماعات التحضيرية لملتقى الحوار الليبي، الذي من المقرر أن ينطلق رسمياً يوم غد الاثنين. واستقبلت تونس، أمس عدداً من الوفود الليبية، على أن يصل أغلب المشاركين، اليوم الأحد. وتشارك في الملتقى 75 شخصية ليبية، وتعهد جميع المشاركين بعدم الترشح لأي منصب تنفيذي أو رئاسي خلال الفترة التحضيرية، أو لأي منصب في السلطات المؤقتة التي يمكن أن يخرج بها الملتقى. وتقتصر المشاركة في ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس على الليبيين فقط، الذين تمت دعوتهم. وافتتحت الجلسة التحضيرية، أمس، والتي جرت عبر تقنية الاتصال المرئي، بكلمة للمبعوثة الأممية إلى ليبيا بالإنابة، ستيفاني ويليامز. ويتضمن جدول الأعمال 5 محاور ستطرحها البعثة الأممية، حول وقف إطلاق النار، واجتماع لجنة 5+ 5 العسكرية في مدينة غدامس الليبية، والتوصيات المقدمة من عمداء البلديات، بالإضافة إلى نتائج المناقشات مع المجتمع المدني، ومحور بشأن التوصيات المقدمة من المجموعات النسوية إلى الملتقى. والبلديات والأقليات ومنتسبي النقابات والأحزاب السياسية والأجسام القائمة داخل الأراضي الليبية وخارجها. وستوضع مخرجات كل تلك المشاورات واللقاءات بين يدي أعضاء ملتقى تونس، الذين تقع عليهم مسؤولية مضاعفة أمام الشعب الليبي ثم أمام المجتمع الدولي، الذي يراقب ويتابع الملتقى والمسارات الأخرى، وقد التزم بدعم كل ما يتوافق عليه الليبيون.

شرق غرب

أردوغان يزور شمال قبرص منتصف نوفمبر

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس السبت، عزمه زيارة شمال قبرص، في 15 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي. وقال أردوغان، في كلمة خلال المؤتمر السابع لحزب «العدالة والتنمية»، إنه سيزور الشطر

القبرصي الخاضع لسيطرة تركيا، برفقة زعيم حزب «الحركة القومية» دولت باهتشلي، لافتاً إلى أنه سيتوجه إلى منطقة مرعش، على الخط الفاصل بين شطري قبرص، والتي افتتحت تركيا جزءاً منها أخيراً.

(الأناضول)

إسبانيا: محاكمة متهمين باعتداءات كاتالونيا

تبدأ في العاصمة الإسبانية مدريد، بعد غد الثلاثاء، محاكمة الناجين الثلاثة من الخلية «الجهادية» المسؤولة عن اعتداءات أغسطس/آب 2017، التي أودت بحياة 16 شخصا في مدينتي برشلونة وكامبريلس في إقليم كاتالونيا، وتبناها «داعش». والمتهمون هم شخصان يشتبه بانتمائهما للمجموعة المنفذة، فيما يتهم الثالث باستئجار شاحنة استخدمت بأحد الاعتداءين. وقال روبرت مانريكي، المحامي الممثل لـ72 من الضحايا، إنه «بالنسبة لنا، أحد أعضاء الخلية مسؤول مثل الشخص الذي نفذ الاعتداء».

(فرانس برس)

رئيس الوزراء الفرنسي يتعهد بمحاربة التطرف

تعهد رئيس الوزراء الفرنسي جان كاستيكس (الصورة)، أمس السبت، بمواصلة حكومته محاربة ما أسماه التطرف الإسلامي «بلا هوادة»، وذلك خلال مشاركته في تأبين 3 ضحايا قُتلوا في هجوم نيس الشهر الماضي. وقال

كاستيكس «نحن نعرف العدو، لم نتعرف عليه فحسب، بل نعرف اسمه، إنه الإسلام المتطرف، وهو أيديولوجية سياسية تشوه الدين الإسلامي»، مضيفاً أنه «عدو تقاتله الحكومة بلا هوادة بتوفير الموارد اللازمة وتعبئة كل قواتها».

(رويترز)

اعتقال زعيم للمعارضة في ساحل العاج

اعتقلت السلطات في ساحل العاج، أول من أمس الجمعة، رئيس الوزراء السابق وأحد زعماء المعارضة، باسكال أفي نجبوان، لتشكيله حكومة منافسة بعد فوز الرئيس الحسن واتارا في الانتخابات. وأكدت زوجة أفي، أنجيلين كيلي، ملاحقة المدعين ما يزيد على 10 من زعماء المعارضة بتهم الإرهاب، فيما أوضحت المتحدثة باسم أفي، جنيفيف غويتزنغر، أن السلطات اعتقلته في بلدة أكوب جنوب شرق البلاد، بينما كان متوجهاً إلى مسقط رأسه بونجوانو.

(رويترز)

غينيا: تثبيت كوندي رئيسا لولاية ثالثة

أعلنت المحكمة الدستورية في غينيا أمس السبت، رسمياً، ألفا كوندي، رئيساً للبلاد لولاية ثالثة على التوالي، بعد أشهر من الاحتجاجات التي أدت إلى مقتل مدنيين. ورفضت المحكمة الدستورية طعوناً قدمها 4 معارضين، بينهم خصم كوندي الرئيسي سيلو دالين ديالو، معتبرة أن لا أساس لها، وموضحة أن الاقتراع كان نظامياً.

(فرانس برس)

خاص

نظام السيسي يستعد لتزوير المرحلة الثانية من الانتخابات البرلمانية

يستعد النظام المصري لتزوير المرحلة الثانية من الانتخابات البرلمانية، في متابعة للتزوير نفسه الذي بدا في المرحلة الأولى من الانتخابات الشهر الماضي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

باشر النظام المصري خطته لتزوير نتائج المرحلة الثانية من انتخابات مجلس النواب، التي بدأت أمس السبت وتُستكمل اليوم الأحد، اعتباراً من التاسعة صباحاً وحتى التاسعة مساءً، في 13 محافظة من أصل 27. مع العلم أن المرحلة الثانية بدأت بعد انتهاء تصويت المصريين في الخارج عبر البريد في التاسعة من مساء الجمعة (بحسب توقيت كل دولة)، في 124 دولة. في السياق، أفاد مصدر قضائي بارز في مجلس الدولة لـ«العربي الجديد»، أن الهيئة الوطنية للانتخابات، أصدرت تعليمات لرؤساء المحاكم الابتدائية واللجان العامة في محافظات المرحلة الثانية، بخصوص استبعاد قضاة المجلس من الإشراف على لجان بعينها في كل دائرة. وهي اللجان التي تشهد «تسويداً» في بطاقات الاقتراع (أي الاقتراع مكان أشخاص لم يشاركوا) لصالح قائمة «من أجل مصر» المدعومة من نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومرشحي حزب «مستقبل وطن» في الدوائر الفردية.

وأوضح المصدر أن عمليات تزوير نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية ستتكرر مجدداً بالطريقة نفسها في المرحلة الثانية، ممثلة في إضافة «أصوات وهمية» بمحاضر فرز مزورة في لجان محددة على سبيل الحصر في كل دائرة، بهدف إضافة عشرات الآلاف من الأصوات عقب انتهاء عملية التصويت لصالح القائمة والحزب المحسوبان على السلطة الحاكمة. وأضاف أن نتائج الفرز الحقيقية للعديد من المرشحين الخاسرين في محافظات المرحلة الأولى كانت تؤهلهم إلى خوض جولة الإعادة، وجاء استبعادهم لإعلان فوز مرشحين آخرين من الجولة الأولى على الرغم من حصولهم على عدد أصوات أقل. ورأى المصدر أن هذا الأمر سيسمح في الطعن في العملية الانتخابية برمتها، مستشهداً بدائرة بولاق الدكرور في محافظة الجيزة، والتي شهدت إضافة 200 ألف صوت وهمي مقسمة بالتساوي بين قائمة «من أجل مصر»، والمرشحين الفائزين عن حزب «مستقبل وطن» محمد الحسيني، ومحمود توشكي، وحسام الدين المندوه. في الإطار نفسه، أفاد مصدر برلماني مطّلع بأن «ضباط وأفراد جهاز الأمن الوطني في وزارة الداخلية، متورطون في عمليات توزيع الرشى الانتخابية على المواطنين، من خلال التنسيق مع مرشحي حزب مستقبل وطن إزاء أماكن توزيع تلك الأموال (ما تعرف بأكشاك السماسرة) في كل دائرة ليلة الانتخاب، بل وتولي حماية أنصار المرشحين المتورطين في عملية بيع الأصوات من المساءلة القانونية خلال يومي التصويت».

> تورّط أمني في عمليات توزيع الرشى الانتخابية على المواطنين

وأضاف المصدر لـ«العربي الجديد»، أن هناك تعليمات مشددة من الجهاز بضرورة إسقاط بعض المرشحين من الجولة الأولى في انتخابات المرحلة الثانية، عن طريق «تسويد» الأصوات لصالح منافسيهم عقب انتهاء عملية الفرز، وفي مقدمتهم البرلماني المعارض أحمد الطنطاوي، الذي ترشح كمستقل في دائرة دسوق وقلين في أخرى كفر الشيخ، ويحظى بقبول واسع بين الأهالي في الدائرة. وتابع المصدر: «الطنطاوي هو أحد المغضوب عليهم من النظام، بسبب جرأته الشديدة في انتقاد سياسات الحكومة ورئيس الجمهورية تحت قبة البرلمان، وتسخّر الدولة كافة أدواتها من أجل إسقاطه في الانتخابات»، مستطرداً «التعليمات تشمل كذلك ضرورة إسقاط النائب محمد عبد الغني في دائرة الزيتون بالقاهرة، وأحمد الشرقاوي في دائرة بندر المنصورة في الدقهلية، وطلعت خليل في دائرة محافظة السويس، وجميعهم من المنتمين لتكتل (25-30) البرلماني».

ولفت إلى أن «النظام لن يقصي جميع أعضاء التكتل من الانتخابات، بل سيسمح بفوز بعضهم للادعاء بأن هناك شيئاً من المعارضة في البرلمان. وهم النواب الذين يمكن استئناسهم تحت القبة، على غرار هيثم الحريري الذي يخوض جولة الإعادة عن دائرة محرم بك بالإسكندرية، وضياء الدين داوود المرشح عن دائرة بندر ومركز دمياط، ومحمد العمناني عن دائرة المطرية والمنزلة بالدقهلية، وعبد الحميد كمال عن دائرة محافظة السويس».

وتجرى المرحلة الثانية من انتخابات مجلس النواب في محافظات القاهرة، والقليوبية، والدقهلية، والمنوفية، والغربية، وكفر الشيخ، والشرقية، ودمياط، وبورسعيد، والإسماعيلية، والسويس، وشمال سيناء، وجنوب سيناء. ويحق التصويت في هذه المحافظات لنحو 29,4 مليون مواطن من المقيدين في قاعدة بيانات الناخبين. ومن المقرر أن تُجرى جولة الإعادة في 14 محافظة أخرى (المرحلة الأولى) بعد نحو أسبوعين، بين 220 مرشحاً على 110 مقاعد، بعد حسم 32 مقعداً على النظام الفردي، و142 مقعداً على نظام القوائم المغلقة.

إلى ذلك، أعلنت القوات المسلحة المصرية مشاركة عناصرها في نطاق الجيوش الميدانية، والمناطق العسكرية، في محافظات المرحلة الثانية من انتخابات مجلس النواب.

سيسمح النظام بفوز شخصيات من المعارضة (فرانس برس)

خاص

تقارب بين باشاغا والقاهرة

في سياق سعي مصر لتأمين بقاء نفوذها في ليبيا، فإنها تعمل على ترتيب علاقاتها مع وزير الداخلية في حكومة الوفاق فتحي باشاغا الذي قام بزيارة للقاهرة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تواصلت، خلال الساعات الماضية، لقاءات وزير الداخلية في حكومة الوفاق الليبية فتحي باشاغا، مع مسؤولين مصريين نافذين، وآخرين ممثلين لزعيم مليشيات شرق ليبيا خليفة حفتر، المدعوم من مصر والإمارات. وبحسب مصادر مصرية تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن باشاغا التقى وزير الاستخبارات المصرية اللواء عباس كامل، في اجتماع استمر نحو 3 ساعات، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن المباحثات كانت إيجابية في درجة كبيرة، بالنسبة للطرفين. وقالت المصادر إن باشاغا قدّم خلال اللقاء ضمانات للمسؤولين في القاهرة بشأن تأمين العمالة المصرية في مناطق غرب ليبيا، وذلك تمهيداً لتوقيع اتفاقيات بشأن إلحاق العمالة الجديدة منها ضمن جهود إعادة الإعمار في مناطق الغرب الليبي، بعد توفير الحماية والتأمين اللازم لهم، والتعهد بتأمين كافة الشركات المصرية التي ستحصل على عقود متعلقة بعمليات إعادة الإعمار.

كما أشارت المصادر إلى أن اللقاء تطرق كذلك لملف إعادة فتح السفارة المصرية في طرابلس، لافتة إلى أنه تمّ التوافق بشأن تشكيل لجنة مشتركة لبحث كافة الخطوات والضمانات المصرية المطلوبة لإعادة فتح السفارة، والعمل القنصلي المصري في مناطق الغرب الليبي. كما جرى الاتفاق على إعادة فتح مكاتب شركة مصر للطيران، ووكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية. وكشفت المصادر أن الجانب المصري طلب إجراء لقاء بين باشاغا ومسؤول عسكري رفيع من معسكر شرق ليبيا، من دون أن توضح إذا ما كان هذا المسؤول هو حفتر أم أحد أبنائه، أو أحد قادة مليشياته البارزين. ولم تستبعد المصادر إمكانية إجراء لقاء خلال الأيام القليلة المقبلة بين باشاغا وحفتر، بشأن التوافق على شكل المرحلة المقبلة.

وقالت المصادر إن الصراع غير المعلن عنه بين باشاغا ونائب رئيس المجلس الرئاسي أحمد معيتيق، حول ترؤس الحكومة المقبلة، هو ما أسهم أخيراً في تقريب وجهات النظر بين وزير الداخلية الوفاق والمسؤولين في مصر، في ظلّ مساعي القاهرة لتنشيط قنوات اتصال مع معسكر غرب ليبيا. وتحاول القاهرة تأمين موضع قدم لنفوذها هناك، وعدم ترك الساحة خالية أمام تركيا. وبحسب المصادر، هناك ترجيح لشخصية باشاغا داخل دوائر صناعة القرار المصري المعني بليبيا، مشيرة إلى أن قوة الرجل واتساع نفوذه لدى مجموعات مدينة مصراتة المسلحة، والتي تمثل القوة الضاربة في معسكر غرب ليبيا، تجعل كفّته أرجح كثيراً من معيتيق، الذي لا يملك نفس تأثير باشاغا. ولفتت المصادر إلى أن هناك سيناريوين يتصارعان في الوقت الراهن بشأن المرحلة الانتقالية في ليبيا، أحدهما تدعمه تركيا ويقضي بإدخال تعديل على السلطة التنفيذية فقط، فيظل فائز السراج رئيساً للمجلس الرئاسي، في حين يتم تعيين رئيس للحكومة من معسكر شرق ليبيا، مع احتفاظ باشاغا بمنصبه كوزير للداخلية في الحكومة الجديدة. وبحسب المصادر، فإن السيناريو الآخر، وهو الذي يعد الأبرز على أجندة اجتماعات تونس، ويتضمن تقاسم الرئاسات الثلاث، فتكون رئاسة المجلس الرئاسي للشرق، وبعد صالح رئيس مجلس النواب الحالي، على أن تكون رئاسة مجلس الوزراء في الغرب، ويتأرجح المنصب في هذه الحالة بين باشاغا ومعيتيق، بينما تكون رئاسة مجلس النواب من نصيب الجنوب. وقالت المصادر إن باشاغا أكد للجانب المصري، إلزامه كافة المجموعات المسلحة الكبرى في غرب ليبيا، لأي اتفاق يتم التوصل إليه بشأن الأوضاع الأمنية. وأوضحت المصادر أن هناك مقترحاً بعقد لقاء موسع بين عدد من القادة البارزين للمجموعات المسلحة، من غير المنتمين لتيارات دينية متشددة، مع نظرائهم في المجموعات التابعة لشرق ليبيا على الأراضي المصرية، لبحث إنجاح عملية توحيد المؤسسة العسكرية.

يملك باشاغا نفوذاً لدى مجموعات مصراتة المسلحة (ياسين قايدي/الأناضول)

خشية من انشقاق في الجيش

إثيوبيا: نزع الشرعية عن سلطات تيغراي

تتواصل المعارك في إقليم تيغراي شمال إثيوبيا، بين قواتها المحلية والجيش. وفيما تصعد أديس أبابا سياسياً أيضاً، يهدد الصراع بتفكك الجيش

يتصاعد الصراع في إثيوبيا بين الحكومة الاتحادية برئاسة آبي أحمد، وإقليم تيغراي شمالي البلاد. وفيما تستعر المعارك بين القوات الحكومية، وقوات «جبهة تحرير تيغراي»، تتواصل التحذيرات الأممية من انسياق البلاد إلى حرب أهلية، بالإضافة إلى خطر حدوث فراغ أمني في مناطق أخرى، قد يسمح بتغلغل مجموعات متطرفة، في ظلّ تحشيد الجيش لمعركته في الإقليم. في الأثناء، وبعد خطاب لآبي أحمد أول من أمس الجمعة أكد فيه استمرار المعارك، خطت أديس أبابا خطوة إضافية في حربها مع الإقليم، عبر نزع برلمانها الشرعية عن حكومة تيغراي التي تمّ انتخابها في سبتمبر/ أيلول الماضي، في خطوة تعارضت مع نصيحة الحكومة الاتحادية. وفي بيان تصعيدي جديد أمس، أكد آبي أحمد أن «العناصر الإجرامية لا يمكنها الهروب من حكم القانون، تحت ستار السعي للمصالحة والدعوة إلى الحوار»، مشدداً على أن العمليات العسكرية المستمرة للحكومة الفيدرالية تهدف إلى «إنهاء الإفلات من العقاب السائد منذ فترة طويلة جداً».

ووافق مجلس الشيوخ في البرلمان الإثيوبي، أمس السبت، على تشكيل حكومة مؤقتة لإقليم تيغراي، نازعاً الشرعية عن المجلس والحكومة المحليين اللذين شكلهما الإقليم. وقال «مجلس الاتحاد»، في بيان على صفحته على موقع «فيسبوك»، إن «قراراً صدر قرار بإقالة الهيئة التنفيذية الحالية ومجلس منطقة تيغراي، وتشكيل هيئة انتقالية». ويمنح القرار رئيس الوزراء سلطة تنسيق الإجراءات، وهو استند إلى بندٍ قانوني يسمح بتدخل فيدرالي في الإقليم، الذي تعتبر أديس أبابا أنه «انتهك الدستور وعرض للخطر النظام الدستوري». وقالت الإذاعة إن «الإدارة الانتقالية ستُكلّف إجراء انتخابات مقبولة دستورياً، وتطبيق قرارات صادقت عليها الحكومة الاتحادية».

في هذه الأثناء، واصلت الطائرات الإثيوبية قصف الإقليم، بعد تعهد آبي أحمد بمزيد من الضربات، داعياً المدنيين إلى تجنب الأماكن المفتوحة، لأن «الضربات ستستمر»، في تحد لمناشدات دولية للجانبين بضبط النفس. وقال دبلوماسيون وعمال إغاثة لوكالة «رويترز»، إن القتال ينتشر في الجزء الشمالي الغربي من البلاد على حدود تيغراي مع منطقة أمهرة، التي تدعم الحكومة الاتحادية، وقرب الحدود مع السودان وإريتريا. ووردت تقارير، بحسب ما ذكرت وكالة «رويترز»، عن سيطرة قوات الإقليم على مواقع عسكرية اتحادية مهمة وعلى أسلحة، وذلك فيما كان آبي أكد انتزاع القوات الحكومية السيطرة على بلدة دانشا قرب المنطقة الحدودية من أيدي الجبهة. وقطعت الحكومة الاتحادية اتصالات الهاتف والإنترنت في المنطقة، بحسب ما أكدت مجموعة «أكسيس ناو» المعنية بالحقوق الرقمية، لكن الحكومة اتهمت «الجبهة» بقطع الاتصالات.

ويقول خبراء إن قوات تيغراي تملك الخبرة في القتال، ولديها مخزونات كبيرة من العتاد العسكري. وأوضحت المجموعة الدولية للأزمات، أن قوام قوات المنطقة والجماعات المسلحة التابعة لها، يصل إلى 250 ألفاً. ومن بين أكبر المخاطر التي يثيرها الصراع، انقسام الجيش الإثيوبي على أسس عرقية، وانشقاق أبناء تيغراي وانضمامهم لقوات الإقليم. ورأى خبراء، بحسب «رويترز»، أن هناك مؤشرات على أن هذا يحدث بالفعل. وفي السياق، أشار تقرير للأمن الداخلي، أصدرته الأمم المتحدة الجمعة، إلى أن قوات تيغراي تسيطر على مقر القيادة الشمالية للجيش الاتحادي في مدينة ميكلي. وهذه القيادة هي واحدة من 4 قيادات عسكرية في إثيوبيا، وتسيطر على الحدود مع السودان وجيبوتي وإريتريا. وذكر التقرير أن القيادة الشمالية هي الأكثر تسليحاً، وفيها «معظم الأسلحة الثقيلة التابعة للجيش، بما يشمل أغلبية الوحدات الآلية والمدرعة في البلاد، وقطع المدفعية والجوية»، مؤكداً أن قوات تيغراي استولت على «أسلحة ثقيلة» من بعض مخازن القيادة. من جهة أخرى، يخشى حدوث فراغ أمني في إثيوبيا، بسبب قيام الحكومة بحشد القوات من مختلف أنحاء البلاد، وإرسالها إلى تيغراي. وجاء في التقرير الأممي، أن نقل القوات من المنطقة القريبة من الحدود مع الصومال سيجعل هذه المنطقة «أكثر عرضة لتوغلات محتملة لحركة الشباب»، المرتبطة بـ«القاعدة». وهيمنت «جبهة تحرير تيغراي» على الحياة السياسية في إثيوبيا، على مدى 3 عقود، قبل وصول آبي أحمد إلى السلطة في 2018.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

تضارب الأنباء حول الوضع العسكري وسط قطع الاتصالات

تملك قوات تيغراي الخبرة في القتال (مايكل توالدي/فرانس برس)

متابعة

أردوغان: النصر قريب في كاراباخ

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أنه شعر بسعادة جراء سماعه أنباء جيدة بشأن إقليم ناغورنو كاراباخ، خلال حديثه أمس السبت، مع نظيره الأذري إلهام علييف. جاء ذلك في كلمة لأردوغان خلال مشاركته بالمؤتمر السابع لحزب العدالة والتنمية الحاكم في ولاية قهرمان مرعش جنوبي تركيا. وقال: «تحدثت مع أخي علييف، وشعرت بالسعادة جراء سماعي أخباراً جيدة بخصوص كاراباخ، والنصر يقترب». وأعلن علييف سيطرة قواته على 16 قرية في الإقليم، مضيفاً في تغريدة على صفحته على «تويتر»، أن «الجيش الأذري نجح في تحرير 6 قرى بمدينة فضولي، و3 قرى في غوبادلي، وقريتين في كل من جبرائيل، وخوجالي، وخوجاوند، وقرية في زنغلان». وأكدت أرمينيا أمس وقوع «معارك شرسة» مع القوات الأذرية ليل الجمعة . السبت قرب بلدة شوشة الاستراتيجية في الإقليم، مع اقتراب القوات الأذرية من البلدة التي تبعد 15 كيلومتراً عن ستيباناكيرت، عاصمة كاراباخ. وذكرت المتحدثة باسم وزارة الدفاع الأرمينية شوشان ستيبانيان، أن «معارك كثيفة وشرسة بشكل خاص»، اندلعت ليلاً قرب شوشة، مؤكدة إحباط العديد من الهجمات من أذربيجان. لكن وزارة الدفاع الأذرية نفت الاتهامات، وقالت إن المعلومات عن قصف على شوشة «غير صحيحة إطلاقاً». وأضافت أن الاشتباكات تواصلت بشكل مكثف على محاور آغدره، وآغدام، وخوجاوند. ولفتت إلى أن القوات الأرمينية اضطرت للانسحاب من بعض النقاط على خط الجبهة إثر تكبدها خسائر في الأرواح والمعدات العسكرية.

وأوضحت أن الجيش الأذري تمكن من تدمير عدد من العربات ومدافع الهاون.

وقال توماس دي وال، وهو محلل في مؤسسة «كارنيغي» للسلام الدولي ومؤلف كتاب عن حرب ناغورنو كاراباخ، التي اشتعلت في التسعينيات، إن الصراع يتجه على ما يبدو نحو معركة دامية محتملة للسيطرة على شوشة. وأضاف: «لشوشة أهمية كبيرة بالنسبة للأذريين باعتبارها مركزاً ثقافياً وتاريخياً، وهي المدينة التي كانوا يمثلون أغلبية سكانها قبل الحرب». وأوضح «أن هذا هو السبب في تحويل مسار عمليتهم العسكرية من لاشين إلى مدينة شوشة، وهي أيضاً ذات أهمية كبيرة للأرمن، فهي تطل على ستيباناكيرت وبها كاتدرائية كاراباخ».

وأكدت وزارة الدفاع الأذرية، أمس، أن باكو ليس لديها أهداف عسكرية على أراضي أرمينيا. وجاء في بيان المكتب الصحافي للوزارة: «الأنباء التي ينشرها الجانب الأرميني عن القصف المزعوم لقرية دافيد بيك بالقرب من مدينة غافان في أرمينيا من أراضي منطقة جوبادلي الأذرية هي معلومات مضللة واستفزازية. على العكس من ذلك، قامت وحدات القوات المسلحة الأرمينية خلال النهار بقصف مكثف لقرى منطقة جوبادلي المحررة من الاحتلال ومواقع وحدات الجيش الأذري من أراضي أرمينيا» وأضاف البيان: «يتخذ الجيش الأذري الإجراءات المناسبة فقط ضد نقاط إطلاق النار المعادية داخل حدودنا. نعلن مرة أخرى أنه ليس لأذربيجان أي غرض عسكري على أراضي أرمينيا».

وكانت المواجهات قد اندلعت في 27 سبتمبر/أيلول الماضي، بين أذربيجان وانفصاليين مدعومين من أرمينيا للسيطرة على ناغورنو كاراباخ، المنطقة التي أعلنت «الاستقلال» عن باكو خلال حرب (1988 . 1994). وأودت المواجهات بحياة أكثر من ألف شخص بينهم مدنيون، رغم الاعتقاد بأن حصيلة القتلى أعلى بكثير. ويتواصل القتال رغم مساع عديدة من روسيا وفرنسا والولايات المتحدة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. والدول الثلاث تمثل مجموعة مينسك التي بذلت جهود وساطة في هدنة بين الخصمين اللذين كانا من الجمهوريات السوفياتية، في 1994 لكنها لم تتوصل لحل دائم للنزاع المستمر. ويتبادل الطرفان الاتهامات باستهداف مناطق مدنية، ونددت الأمم المتحدة هذا الأسبوع بالهجمات العشوائية التي يمكن أن ترقى «لجرائم حرب». وناشد رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان الحليفة روسيا تقديم دعم عسكري.

(الأناضول، فرانس برس)

الإقليم يريد فرض عقوبات

أصدرت وزارة خارجية «جمهورية كاراباخ» غير المعترف بها، بياناً دعت فيه المجتمع الدولي إلى فرض عقوبات على القيادة العسكرية والسياسية لأذربيجان. وجاء في البيان الذي نشرته «جمهورية كاراباخ» على صفحتها بـ«فيسبوك»: «إن العقوبات الجماعية والفردية على القيادة العسكرية والسياسية لأذربيجان هي الطريقة الأكثر فاعلية لإجبار باكو على الامتثال للالتزاماتها ومحاسبتها على الجرائم المرتكبة».

إزالة أنقاض مبنى في ستيباناكيرت (فرانس برس)

الحدث

لا يزال اتفاق السلام في كولومبيا متعثراً (دانيال مونوز/فرانس برس)

كولومبيا: محادثات لتقليص العنف

تعهدت حكومة الرئيس الكولومبي إيفان دوكي، أول من أمس الجمعة، بالعمل مع المتمردين السابقين في حركة «القوات المسلحة الثورية الكولومبية» (فارك)، بوقف العنف ضد المقاتلين السابقين الذين وقّعت معهم بوغوتا اتفاق سلام تاريخي قبل 4 سنوات لا يزال متعثراً. والتقى دوكي مجموعة من المتمردين السابقين، بعد أقل من أسبوع من وصول قافلة تضم أكثر من 200 مقاتل سابق إلى العاصمة بوغوتا، لزيادة الوعي بالعنف المستمر. وخرج الجانبان معلنَين إحراز تقدم، حيث تعهدت الحكومة بعقد سلسلة من الاجتماعات المماثلة في أجزاء مختلفة من البلاد، حيث باشر المقاتلون السابقون أعمالهم وشرعوا في الحياة كمدنيين. وينتقد دوكي الاتفاق الذي أنهى أطول نزاع في أميركا اللاتينية، ويقع تحت ضغوط أميركية لوقف زراعة المخدرات وتهريبها، فيما لم يطبق بعد برنامجاً للزراعة البديلة. ووصف باستور ألابي، وهو زعيم متمردين سابق، أصبح كبير مبعوثي حرب العصابات خلال محادثات السلام، اللقاء بأنه كان «مشجعاً».

من جهته، قال مستشار الرئيس المشرف على تنفيذ الاتفاق، إميليو أرشيلا، إنه شعر بأن «الحديث الصريح حول القضايا التي تهم المتمردين والحكومة على حدٍّ سواء كان خطوة مهمة في معالجة الأمن»، مضيفاً أنه بعد الاجتماع «ندرك جميعاً أننا في الجانب نفسه، لدينا أعداء، وهم ذات الأعداء».

ولا يزال اتفاق الحكومة لعام 2016 مع «القوات المسلحة الثورية لكولومبيا»، يثير الجدل. ويشعر المنتقدون بأن الاتفاقية كانت سخية للغاية بالنسبة إلى المتمردين السابقين، الذين يمكنهم تجنب السجن ما داموا يعترفون بجرائمهم، ويحق لهم أيضاً الحصول على 10 مقاعد في الكونغرس. لكن المؤيدين يؤكدون أن مثل هذه التنازلات كانت ضرورية لإنهاء الصراع الدموي الذي خلّف مئات الآلاف من القتلى. على الرغم من ذلك، لا تزال موجة العنف شبه المستمرة ضد المقاتلين السابقين تثير القلق. وفي هذا الإطار، ذكر متمردون سابقون الجمعة، أن فريدي راموس، الذي وقّع الاتفاق، قُتل في مقاطعة كاوكا، ما جعله المتمرد الـ 238 الذي يقتل منذ دخول الاتفاق حيّز التنفيذ. وتحدث غالبية الوفيات في مناطق النزاع، حيث تتنافس الجماعات المسلحة على طرق المخدرات. وفيما يقول محللون إن بعضهم قُتل بعد رفض محاولات المتمردين المنشقين لتجنيدهم، يعتقد متمردون سابقون أن بعض الهجمات جاءت من جماعات يمينية شبه عسكرية، تريد سحق خصومها بغضّ النظر عن اتفاق السلام. وفي حالة واحدة على الأقل، اتُّهم ضباط عسكريون بقتل متمردين سابقين. وألقى الادعاء العام الكولومبي باللوم على جماعات تهريب المخدرات.

وجاء الاجتماع في الوقت الذي طرح فيه حزب دوكي اقتراحاً لإضعاف نظام العدالة الانتقالية بشدة، الذي بموجبه يمنح معظم المتمردين عفواً. ونصّ اتفاق السلام الموقع مع حركة «فارك» في عام 2016، في عهد الرئيس خوان مانويل سانتوس، على نزع الحركة سلاح 7 آلاف مقاتل بهدف الانخراط في الحياة السياسية، وإقرارها بارتكاب جرائم خلال الحرب ودفعها تعويضات للضحايا.

(العربي الجديد، أسوشييتد برس)